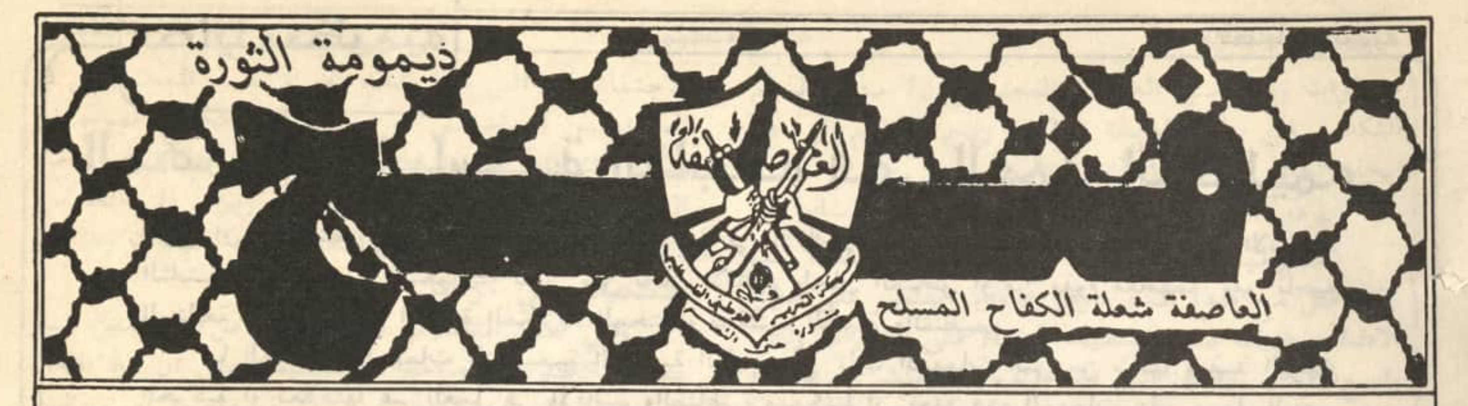


النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"....خاصة بالاعضاء

العدد العشرون السنة السابعة والعشرون اكتوبر (النصف الثاني) ١٩٩١

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

وحدة الصف... للدفاع
وحدة الهدف... للهجوم

■ استطاع التعنت الصهيوني والتعسف الامريكي أن يفرضا شروط أنعقاد مؤتمر مدريد تحت شعار السلام ارتكازا على قبضة الهيمنة الامريكية التي أصبحت بعد حرب الخليج مطلقة اليد. وعلى الرغم من تظاهر أمريكا بالضغط على الكيان الصهيوني في مسالة ضمانات قرض مواجهة متطلبات الهجرة اليهودية الا أن الصهاينة استطاعوا أن يفرضوا معظم شروطهم وأن يطمسوا معظم الاسس والثوابت الفلسطينية. فالمشاركة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد تحولت الى شكل من الاشراف غير المباشر. كما أن تشكيلة الوفد من الخارج والداخل بما فيها القدس وقضية القدس وضرورة وجودها موضوعا وتمثيلا منع تحقيقها. وقد جاء خطاب الرئيس بوش خاليا من التزاماته السابقة في ٦ اذار الماضي والذي ركز على مبدأ الارض مقابل السلام والحقوق السياسية للفلسطينيين. مستبدلا ذلك بعبارة فضفاضة تتحدث عن "منح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره ويوفر قبولا باسرائيل وتحقيق أمن لها". في الوقت الذي شدد فيه على ان هدف المؤتمر (ليس مجرد أنهاء حالة الحرب في الشرق الاوسط وأحلال حالة عدم الحرب مكانها، فهذا لا يكفي. وهذا لن يستمر. بل أننا نسعى الى السلام، السلام الحقيقي. وأعني بالسلام الحقيقي معاهدات. وأمنا وعلاقات دبلوماسية وعلاقات أقتصادية، تجارة وأستثمارات، تبادلا ثقافيا وحتى سياحة). وهذه كلها تطلعات صهيونية على حساب الامة العربية.

لقد فرض على الثورة الفلسطينية عبر مراحل نضالها الشاق المرير الكثير من المواقف الصعبة والصمود في الممرات الموحشة والعبور الاجباري في ممرات المجازفة التي تتطلبها طبيعة موازين القوى. والذهاب الى مؤتمر مدريد او مايسمى مؤتمر السلام كان ممرا اجباريا فرض على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، تماما كما فرض على الثورة الفلسطينية الخروج عسكريا من بيروت عام ١٩٨٢ ومن طرابلس عام ١٩٨٣ بالسفن الى المنافي بهدف تصفية القضية الفلسطينية وطمس الهوية النضالية للشعب الفلسطيني.. ولكن .. هل أستطاعت المؤامرة أن تحقق أهدافها ؟.. هل أستطاع الذين فرضوا الممر الاجباري على الثورة أن يذبحوها على ركبة المنافي؟

حتما لا. لقد ثبت أنه في الممرات الصعبة **يتوهج الابداع الفلسطيني القادر على اجتراح المعجزات وفرض الحقائق الفلسطينية، حقائق الرقم الصعب.**

(التتمة ص٢٢)

قضايا تنظيمية

المهمات الأساسية الثابتة في العمل التنظيمي

■ ان المقصود بالعمل التنظيمي، هو العمل في الاقاليم، حيث تناط المهمات التنظيمية الاساسية الثابتة من الناحية التنفيذية بكل من لجان الاقاليم ولجان المناطق او من يقوم مقامهما. ومن ناحية المتابعة والتنسيق مع الأجهزة المركزية المختصة بمكتب التعبئة والتنظيم.

اما المقصود بالمهمات التنظيمية الأساسية الثابتة فهي تلك المهمات التي من شأنها تنفيذ البرامج الحركية او تغذيتها عبر العمل في الاقاليم والمناطق، ويمكننا ان نعدد هذه المهمات على سبيل الحصر النسبي اذ ان ظروف وطبيعة العمل في بعض الاقاليم قد تؤدي الى استثناء او عدم التركيز على بعضها او تؤدي الى اضافة مهمات اخرى عليها. لكن القاعدة في الاعم الأغلب ان هذه المهمات هي التالية:

اولا: مهمة امانة السر. ثانيا: مهمة العلاقات الخارجية.
ثالثا: مهمة المتابعة التنظيمية. رابعا: مهمة التعبئة الفكرية.
خامسا: مهمة العمل النقابي. سادسا: مهمة الامن والمعلومات.
سابعا: مهمة الارض المحتلة. ثامنا: الأمور المالية.

في بعض الظروف يمكن حذف المهمات التي لاتتوفر في الاقليم ضرورة أو ظروف ممارستها وقد تتسع بعض المهمات أو تتقلص حسب طبيعة التواجد الشعبي الفلسطيني خاصة مهمة العمل النقابي.

وقد يضاف الى هذه المهمات كما حصل في تجربتنا سابقا كل من مهمة المليشيا والاشبال، او كما نواجه حاليا مهمة الجاليات الفلسطينية في المهجر وشؤونها واتحاداتها وتشكيلاتها خاصة الشبيبة منها.

لكن الأعم الأغلب او القاعدة هي تلك المهمات الثمانية المذكورة والتي يمكن تناولها على مستوى منهج وطبيعة القيام بها في الاقاليم، وعلى مستوى متابعتها من قبل مكتب التعبئة والتنظيم، وذلك بمراعاة ما يجب تناوله وما لا يجب تناوله.

وعلى مستوى الاقاليم فان حدود هذه المهمات وطبيعة ادائها يرتبط بعدة امور، في مقدمتها مبدأ تنفيذ البرامج، ومبدأ الترابط والتكامل بينها وسنتناول في نشرتنا فتح هذة المهمات تباعا.

اولا : امانة السر

ان مهمة امانة السر هي المهمة التنسيقية بين المهمات المختلفة في الفترات بين الاجتماعات الدورية، وعلى أساس ذلك فان صلاحيات أمين سر لجنة الاقليم او لجنة المنطقة تشتمل بصوره اساسية على صلاحية الدعوه لاجتماعات الاطار المعنى وترؤسها

وادارة هذه الاجتماعات ومايتبع ذلك من تنظيم الجلسة الحركية حسب الاصول والاحتفاظ بمحاضر الجلسات والوثائق، وتوقيع القرارات المالية او القرارات المتخذة بشكل عام، وتشكيل صلة الوصل مع الاطر الاعلى، ومتابعة تنفيذ المهمات المختلفة في الفترات بين الاجتماعات.

وعليه فان من صلاحيات أمين السر الدعوة للاجتماعات في مواعيدها وفقا للنظام.

وبصورة عامة فهو الذي يوقع كافة قرارات الاطار، ويقوم بالاتصال بالمرجع التنظيمي الاعلى، وتقديم التقارير له باسم اطاره،وتلقي التوجيهات او التعليمات منه من اجل ابلاغها الى الاطار الذي يتولى امانة سره.

ان أمين سر الاطار هو الممر الاجباري باتجاه الأعلى، وهو قناة الاتصال من اجل تنسيق كافة المهمات مع الاطر الأعلى، وذلك حفاظا على مبدأ التسلسل ومبدأ وحدة المرجع التنظيمي، وهو من هذا المنطلق يقوم في الاصل بكافة مهمات العودة الى الاطر الاعلى عبر النظام والتسلسل.

ومن البديهي انه من الجائز للاطار ان يكلف اي اخ من اعضاءه بقرار اصولي بمهمة الاتصال بالاطار الأعلى عندما يجد ذلك ضروريا، ذلك لان أمين السر ليس فوق الاطار، ولأن هذه قد تصادف ما يقتضي الاستثناء فيها، او بعض دواعي التسهيل او التيسير.

واخيرا فان من صلاحيات أمين السر متابعة تنفيذ المهمات المختلفة في الفترات بين الاجتماعات، وهو ما يعني دوره في متابعة اعضاء الاطار كل في نطاق مهمته والواجبات المقرره له، او المهمات الطارئة المسنده اليه.

وهذا الدور لأمين السر من شأنه اولا التنسيق بين المهمات وطرق وعوامل تنفيذها، وثانيا/ حث الاعضاء المعنيين وتوجيههم للوصول الى افضل تنفيذ ممكن ضمن الجدول الزمني المطلوب، وثالثا المساعدة حيث تجب المساعدة.

ومن شأن كل ذلك ان يؤدي الى الجاهزية وتنفيذ القرار في الوقت المحدد وقبل الاجتماع الدوري القادم.

ومن الطبيعي ان هذه المتابعة تقع في نطاق تنفيذ

قضايا تنظيمية

خطوات وتفاصيل المهمة المعنية، اولا باول، ليتم التكامل في نطاق المهمة الواحدة ويتم التراكم الى حد انجاز الخطة في مداها الزمني المحدد.

ان دور أمين السر هنا لا يتم على حساب دور المسؤولين المباشرين او المختصين وانما يتم بالتكامل مع هذا الدور، وهو محدود ويقتصر على مجرد الاطلاع حيث يسير تنفيذ المهام على ما يرام، ولكنه واسع وفعال ويصل الى حد التدخل المباشر حيث يقع التقصير او الخلل، لان ذلك من اهم واجباته، فالمسؤولية في الاطار هي مسؤولية تضامنية في احد وجوهها او ابعادها، وهو ما يقتضي عدم ترك التقصير او الخلل وشأنه حتى تصعب معالجته او يتراكم خطره وحجمه.

وخارج كل ذلك ثمة مهام طارئة وامو مستعجلة او مستجدات قد تنشأ، ويقع على عاتق امين السر ان يبادر الى تنفيذها بالتعاون مع العضو المختص في مجال المهمة المعينة، خاصة عندما تفترض طبيعتها او ضروراتها عدم التأخير وانتظار الاجتماع او اتخاذ القرارات بصوره اصولية.

الا انه من الواجب ان يجري اطلاع الاطار واخذ موافقته اللاحقه او مصادقته على الاجراء عندما تكون هذه المسائل من صميم اختصاص الاطار او من المسائل التي يجب ان يتم تنفيذها او معالجتها بقرار منه او التي تقتضي ذلك القرار.

ومن المفيد في بعض الامور ان يجري اوسع تشاور ممكن مع اعضاء الاطار المعني عندما تسمح الظروف وذلك اضافة الى التشاور والتعاون مع العضو المسؤول او المختص . خاصة تلك الامور التي تمت الاشاره الى وجوب المصادقة عليها واقرارها من الاطار.

ان المصادقة او الاقرار اللاحق في مثل هذه الحالات هو الذي يضفي الشرعية على الاجراء ويجعله نظاميا. وبدون هذه المصادقة يفتقد الاجراء شرعيته فليس من حق امين السر حتى وان وافقه المسؤول المختص ان يقرر في اي أمر هو من صلاحية الاطار.

ان دور أمين السر ليس فوق دور الاطار، ولا يجوز ان يتناقض معه او ان يسير في عكس مساره، ذلك ان اصل الصلاحيات للاطار وليس لأمناء سرها، ودور الاطار يتقدم على دور امين سره بل هو فوق هذا الدور.

من هنا يحق للاطار ان ينقض القرارات التي يمكن ان يتخذها امين السر وان يلغي الاجراءات التي يقوم بتنفيذها او تطبيقها مهما كانت مبررات امين السر ودواعيه العملية، فرؤية الاطار اشمل من رؤية أمين سره، وفي الاصل فان الصلاحيات للاطار بالاشراف على دور اي عضو فيه.

وفي كل الاحوال لا يجوز لامين السر التوسع في هذا الدور بمتابعة المهمام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات الى حد الغاء دور الاعضاء المختصين او المسؤولين المباشرين الا في حالات الخلل الموجب، وغير ذلك فان توسعه في ممارسة دوره يؤدي الى نوع من التعسف في استخدام الصلاحيات، ويؤدي الى المساس بادوار الآخرين التي كفلتها الانظمة والقرارات وطبيعة التشكيلات في حركتنا.

وفي حال التعارض غير المبرر من قبل امين السر يجوز للاطار او للمراجع التنظيمية الأعلى ان ترد الامور الى نصابها، وان تكفل استمرارية ممارسة أمين السر لدوره في نطاق نصوص النظام وروحه ومقتضيات المصلحة العامة والحفاظ على الاطر ومبدأ التسلسل وتقسيم المسؤوليات وتوزيعها.

ان من طبيعة مهمة أمانة السر ان تتخذ طابعا تنسيقيا، اداريا، في كثير من الاحيان او على الاقل في بعضها، فالاعمال الادارية غالبا ما تكون من مستلزمات تنفيذ مجمل المهام، وهذه الأعمال تتسع في بعض الاقاليم بينما تكون محدودة جدا في الاقاليم الاخرى، وهي حيثما تتسع ترتبط بطبيعة مهام أمانة السر.

ولقد شهدت بعض اقاليمنا وجود المكاتب الخاصة بالحركة والتي كانت تدار أعمالها ومهامها ذات الطابع الاداري من قبل بعض المتفرغين او المسؤولين الاداريين، وفي كل الاحوال فان هؤلاء يرتبطون عبر ترتيب اداري بأمين سر الاقليم او المنطقة في اطارها.

وغالبا ما تتخذ المتابعة الادارية شكل الترتيب والنظام الاداري الذي هو في جوهره يختلف عن النظام التنظيمي، وهي باتخاذها هذا الشكل تنفصل بدرجة من الدرجات عن طابع العمل التنظيمي لتتخذ طابع العمل الاداري، ولكنها بدرجة اخرى تزاوج بين الطابعين نظرا لطابع العضوية الذي يتسم به العاملون في تلك المكاتب او المشرفون على تنفيذ مهماتها.

وهي بكلا الطابعين ترتبط بأعمال امانة السر التنسيقية. ومن شأنها تقديم التسهيلات الضرورية في غالب الاحيان لتنفيذ كافة المهمات الاخرى، وتزويدها بالمقومات الضرورية.

وبالتأكيد فهناك فارق كبير بين مدى وطبيعة المهمات الادارية وفقا لاختلاف الظروف، حيث ان طبيعة العمل التنظيمي عامل مهم، وكذلك ظروف السرية او العلنية عامل مهم، حيث تزداد امكانيات بروز المهام الادارية في ظروف العلنية عنها في ظروف السرية.

ان مهام امانة السر كثيره وشمولية، وفي الاصل تتمتع بكافة الصلاحيات غير المنصوص عليها للآخرين خارج الاجتماعات. وهذه المهام هي اداة ضبط وتوجيه وتفعيل العمل التنظيمي بحيث يؤدي الى احسن تنفيذ للخطط من اجل تحقيق اكبر مردود ■

(٤)

موضوعات من تجربة الإنتفاضة

■ اتسم العمل الانتفاضي بالاراضي المحتلة، في الاسابيع الاخيرة بسمتين اساسيتين، اولاهما عودة الحياة الكفاحية الى الشارع الفلسطيني، ومن خلال المواجهة مع المستوطنين، كما حصل في قرية سلوان، والقدس الشرقية، من خلال السكين التي عادت للكلام بيد الاخوات المجاهدات، والعمل المسلح، في عمليات نفذت هنا وهناك، على أيدي الثوار الابطال وضد جند العدو، والمستوطنين وخصوصا في منطقتي غزة وجنين. وتكتسب هذه الحيوية معنى كبيرا في هذا الوقت بالذات، لان اجراءات العدو الاستيطانية قد تضاعفت مرات في هذه الفترة الراهنة، كما ان عنف جنوده والمستوطنين تضاعف هو الاخر، مما يكسب الرد الكفاحي عليهما معنى مضاعفا يضاف الى المعاني الكبيرة التي مثلتها الانتفاضة في كفاحها العظيم، وخاصة ان عمليات الطعن بالسكاكين تميزت بالجرأة الكبيرة، وتنفيذ البعض منها في واضحة النهار. كما ان المواجهات مع المستوطنين تميزت هي الاخرى بهذه السمة، على الرغم من مشاركات العديد من المستوطنين والسياسين الصهاينة بالعملية لاعطائها معاني سياسية كبيرة، منها التمسك بالاراضي المحتلة، وتأكيدهم على ان القدس هي عاصمتهم الأبدية !! كما تقول ادبياتهم السياسية زورا وبهتانا. ومواجهة الجمهور الفلسطيني لهم، تؤكد من جهة خطل الهدف الذي يدعون له، ومن جهة أخرى يدل على المدى الكبيرة للعزيمة الفلسطينية في مواجهة اجراءاتهم العملية.

ان الحفاظ على استمرارية الانتفاضة بوتائر كفاحية أعلى، مطلوبة الآن واكثر من أي وقت مضى، وخصوصا ان عناد العدو بما يتعلق بالحقوق الوطنية لشعبنا يزداد صلفا وعنادا، ومواجهة هذا العناد لا بد ان نحولها الى مواجهات جماهيرية، وعمليات نضالية تغطي كل الارض الفلسطينية، ليكشف الزيف والنفاق الاسرائيلي عن اخره امام كل القوى الدولية التي لا تزال ترقب ما الذي سينتج عن عمليات السلام التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية، فعملنا الانتفاضي بسمة الجماهيرية الواسعة يمثل الان كشافا هاما، لاظهار عنت العدو واصراره على استمرار الاحتلال، بل انه يظهر ايضا الخلل الكبير في نظام الشرعية الدولية التي تكيل بمكيالين، اذا لم تتخذ اجراءات تشابه على الاقل تلك الاجراءات التي تم اتخاذها ضد العراق. وهذا وحده يشكل دافعا جديدا لنا جميعا، وكل من موقعه ان يقدم اسهامه الاقصى لتستمر الانتفاضة بنفس جديد، وعزم وتصميم كبيرين، وبتركيز على الحركية الجماهيرية الواسعة، وعودة الالاف الى الشارع مطالبة بالحقوق الوطنية لشعبنا العربي الفلسطيني.

والسمة الثانية لفعل الانتفاضة، في اسابيعها الاخيرة، تتمثل في استمرار قانون الوحدة قائما بين كل الصفوف على الرغم من التباين في تقديرات الموقف السياسي بين هذا الطرف وذاك. ونحن نضع هذا الامر في مكانه اللائق، لاهميته القصوى في هذه المرحلة التاريخية على وجه الخصوص. وللحاجة الماسة له حاضرا ومستقبلا. فهو يعني من جهة ان كل القوى تضع مواجهة قوى الاحتلال في المرتبة الاولى وتعالج التناقضات في صفوفها وصفوف الشعب بطرق اخرى، لا تتناسب مع أدوات الصراع التي تجابه بها الصراع مع قوى الاحتلال. واهمية الوحدة في هذا الظرف رغم الخلافات في تقدير الموقف، تفرضها عدة عوامل موضوعية اهمها ان العدو والامريكان يحاولون كل جهودهم، ان يحملوا الطرف الفلسطيني مسؤولية فشل ما يسمى بمؤتمر السلام، او على الاقل فشل الدخول الى قاعة المؤتمر، وهو ما أكدته الأنباء من ان وزير الخارجية الامريكي بيكر، قال للمفاوضة الفلسطينية حنان عشراوي. ومضيفا بأنكم تعرفون النتائج التي سترتب على هكذا موقف".

١ ـ المفاوضات طويلة.. وفعل الانتفاضة يستمر:

ثمة تساؤل مشروع يطرحه توجه كل أطراف المنطقة نحو ما يسمى بمؤتمر السلام، وهو .. هل يجوز للانتفاضة، ان تواصل فعلها في ظل مرحلة التفاوض بين أطراف الصراع بما فيه الطرف الفلسطيني ؟؟

انه سؤال مشروع وهام ؟ في هذه الظروف العصيبة التي تمر بنا جميعا، وخصوصا ان الكيان الصهيوني لا يخفي اهدافه القريبة والبعيدة من وراء عملية التفاوض؟ والتي تعني له أمرا واحدا، هو انهاء الصراع وتطبيع العلاقات تماما مع الطرف العربي، في الوقت الذي تبدوا فيه حتى الحدود الدنيا من المطالب الفلسطينية في مهب الرياح، او بالتحديد في مهب ما يمكن الحصول عليه من بقايا اتفاقيات كامب ديفيد ـ يلاحظ هنا ان الموافقة الفلسطينية الرسمية جاءت تحت ضغوط شديدة، اهمها التيار النظامي العربي الواسع نحو التسوية وغير ذلك من الضغوط الانتقادية والانسانية والحياتية المتعلقة بمجموع شعبنا الفلسطيني.. ومثال على هذا، نورد نموذج الموقف الرسمي لسوريا الذي ابلغته للمنظمة بانها مع حضور المنظمة للمؤتمر، ولكنها اذا لم تحضر فستعتبر اي فلسطيني يحضر ممثلا لفلسطين وبناء عليه ستحضر هي.. أي تهديد ووعيد واضحين ، ومذيلين بضغوط هائلة.

ان معرفة هذه الحقائق.. من ضغوطات واكراه وتضييق، ضروري لنا جميعا، لنعرف أي دور علينا ان نقوم به في هذا الوقت بالذات، لدعم الصوت الفلسطيني في المؤتمر، ولابراز ان شعبنا لن يتخلى عن حقوقه ومتطلباته كما افرزها برنامج الحد الادنى لقرارات المجالس الوطنية وخصوصا في دورته العشرين وبرنامج المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الاخيرة، ان حركية الشارع الفلسطيني مطلوبة والآن ، وأكثر من اي وقت مضى، امام هذا الوضع وبملاساته وتطوراته. وهي من جهة اخرى تقوي الجانب العربي وتحد من تنازلاته في المسائل الاساسية المتعلقة بحقوق شعبنا او تلك المؤثره على راهن ومستقبل الامة ككل.

وثمة سؤال او حقيقة اخرى ذات علاقة بأدائنا ؟ وهي.. ان المحادثات ستكون طويلة وشاقة، وفيها كثير من المراواغات على الطريقة اليهودية التي وصفها بأبداع الكاتب الانجليزي وليم شكسبير صاحب تاجر البندقية ـ الشره والطمع وحب المال والسلطة ـ، وخصوصا ان هذه المراوغات ستكون مدعومة بالحنان الامريكي، والمال الامريكي الذي سيمول الاستيطان والهجرة والترسانة العسكرية. وفي المقابل انها ترصد هذا الزمن العربي الرديء، فيزيدها ذلك شراهة لاخذ الحقوق مع الجائزة الاميركية الكبرى ايضا....

كل ذلك ، هو الاطار الذي يجب ان نراه بوضوح، لندرك ان فعلنا على الارض، بانتفاضة متصاعدة، وبحب لا يوصف للشهادة والعمل الكفاحي واسع النطاق، كان ولا يزال ويبقى الحقيقة الوحيدة الساطعة، التي ستفرض عنوانها وفعلها واثرها ـ على طاولة المفاوضين ، وتضيف قوة ـ هو بالضرورة بحاجة قصوى لها ـ الى المفاوض الفلسطيني لتجعله ثابتا في التمسك بحقوقه وثوابته الوطنية. مثلما تؤكد من جانب آخر، بان القفز عن الحقوق الفلسطينية لا يعدو ان يكون قفزا في الهواء المميت.

اننا نرسم حجم حقوقنا ، بحجم افعالنا التي نترجمها على ارض الواقع، ارض فلسطين الطاهرة، ولذلك على كل واحد منا، ان يدرك الاهمية القصوى لعمله المجاهد، وان يعمل على انجازه بأكبر قدر من البراعة والاتقان، وان يكون شديد الاثر والوقع على العدو الصهيوني وعلى اولئك الجالسين على طاولة المفاوضات. ان القوة تنبع من حركتنا ولا يستهين اي فرد منا، بحجم الاثار الايجابية التي سيتركها عمله الانتفاضي وخصوصا الاستشهادي منه، وعلى الجميع، وحتى لا يمكنهم التملص من الاعتراف الميداني بحقوقنا الوطنية. ان كل شيء بين يديك، نعم بين يديك، وعلى نتائجه، يمكن ان تتقرر اشياء كثيرة.

وايضا .. ما دامت المفاوضات ستكون طويلة جدا، ومناوراتها، وحتى وصولها لحافة الانهيار ممكن جدا، فلماذا يخفت صوتنا الحقيقي والعالي، ولماذا لا نقول ان الارض لنا، نقولها بالعمل المسلح، وبالمظاهرات الحاشدة، وبتواصل فعل الانتفاضة وبالحقائق التي نضعها امام أعين الجالسين على طاولة المفاوضات.

ان العدو وبالدعم الاميركي يريد ان يأخذ بالتفاوض كل ما هو ليس حقه وليس له؟ ونحن علينا ان نطور فعلنا، بكل ما يتطلب من تضحيات، لنقول له، اننا نعرف تماما ميزان القوى المختل، ولكن الاكثر أهمية اننا سنقول بذلك الفعل، باننا موجودون ، ومتفاعلون... ومستعدون للتضحية في كل وقت.. طالما اننا اهل الجهاد والمرابطة كما تقول شريعتنا وسنن صراعنا، والاهم ايماننا بان نضالنا وحدة، يمثل الحقيقة التي لا يمكن للمؤتمرين تجاوزها، الا اذا افرزت حقوقنا الوطنية في ارضنا وفي سيادتنا عليها، لا ذلك الحكم الذاتي الهزيل

الذي لا مكان للقدس فيه، ولا مكان لفلسطين فيه، ولا حضور لـ م.ت.ف، وهذه الامور يجسدها فقط.. فعل انتفاضة جسور، وفعل مناضلين صمموا على الموت لتوهب لشعبهم وأمتهم الحياة..

فلنيقن ذاتنا، على ان مفاوضات ما يسمى بمؤتمر السلام، طويلة .. وبأنها قد تفشل.. وقد تستمر الى ما لانهاية، وقد تحمل هذا الخبر وذاك، وخصوصا ان اميركا تريد وقبل انتخاباتها القادمة، مجرد حضور عربي / صهيوني في مؤتمر احتفالي، يعزز ما تقول به عن نظامها الجديد والمعايير المتنوعة.. وبما يحتاج لان نكثف نضالنا لنؤكد بانه ليس لديهم سوى المعايير المتنوعة، المعايير التي تخدم احتلالهم للارض ونهبهم للخيرات والاموال العربية النفطية وغير النفطية.

العلاقات داخل السجون :

ثارت قضية هامة خلال فترات طويلة، داخل معتقلات العدو الصهيوني، بين المعتقلين انفسهم من حيث اشكال العلاقات، واختلافات وجهات النظر حول القضايا السياسية وحتى النظرية مما اوجد تعبيرات خاصة بالمعتقلات كتعبير العزل مثلا. وقبل الدخول في معالجة نظرية وعملية لهذا الامر، لابد من التأكيد على تلك العبقرية النضالية للمعتقلين الفلسطينيين الذين حولوا بجهودهم الكبيرة المعتقلات والسجون الى مدارس نضالية، فيها العلم والتثقيف، وحتى غدت باعتراف العدو نفسه بؤرا ثورية ذات علاقة حية ومستمرة بالخارج الكفاحي. وغدا الخارج من المعتقل مناضلا صلبا مكتسبا لخبرة جديدة اقوى ومعرفة جديدة أعمق.

ان القاعدة النضالية التي توجب وضع فاصل واضح بين العدو وعملائه من جهة، وبين الشعب ومناضليه مهما تنوعت انتمائتهم الايدولوجية من جهة اخرى، لا تقتصر على الفضاء الخارجي للنضال، بل انها اولى بالتطبيق داخل اسوار السجون، لانها داخل السجون تتمتع بوضوح اكبر لمباشرة المواجهة بين السجان والسجين. ولوضوح العدو وحتى عملائه في هذه الحالة.

ان قادة المعتقل، مطالبون دائما بالاجابة على سؤال هام، من هو الخصم الرئيسي داخل المعتقل؟ وهو في حالتنا يكون دائما العدو الصهيوني، والسجان الذي علينا ان نوجه كل قدرتنا لخوض الصراع معه، لتحسين ظروف الحياة داخل المعتقل، ولاحراز عدة حقوق تتناسب مع وضع الاسرى والمعتقلين كاسرى حرب ومناضلين سياسيين، ان الانطلاقة من هذه القاعدة، وجعلها الاساس الفكري الاول، الذي يلقن للمعتقل، يضع الجميع في المكان الصحيح، ومعرفة اين يوجه صراعه الاول والرئيسي.

اما داخل الصفوف، فيجب ان ندرك ان التنوع السياسي والاختلاف الفكري والعقيدي هو حق مشروع على كل الاصعدة، وانه برغم هذه الاختلافات الا انه توجد قواعد اساسية مشتركة بين الجميع، حتى على الرغم من الاختلاف الحاد بين هذه اللغة السياسية وتلك، واقرارنا بهذه الحقيقة يفيد كثيرا في ايجاد منهجية مشتركة، ويفيد ايضا في انطلاق الحوارات من قاعدة الوصول الى نقاط مشتركة، بينما الانطلاق من نقطة الصراع في حوارتنا مع بعضنا ،يؤدي الى تفويت اللقاء على تلك القواعد المشتركة واغماض العيون عما هو أصيل وصحيح في هذه الرؤية أو تلك. كما قد تؤدي الى ان يضع بعضنا نقاط الخلافات البسيطة لتصبح خلافات مركزية فنختلف ونتصارع وتذهب ريحنا، وفي هذه الحالة لن يستفيد من الخلاف الا العدو الصهيوني وبقاء الاحتلال.

حقا انه لامر هام ان نضع فكرة من المستفيد من الخلافات بين المساجين والمعتقلين ؟ والاجابة المفروضة والصحيحة تغني عن كثير من الكلام في ضرورات وموجبات الوحدة والاتفاق وحتى الابتعاد عن القطاظة بالحوار فيما بين التيارات المتعددة.

وما تقدم يجعلنا ندخل مباشرة للقول، هل تصح تلك الاجراءات التي اتخذت في هذا المعتقل او ذاك، ضد ابناء تيار ما من تيارات العمل الوطني. بل هل يصح العزل بالمطلق وقبل الحوار والاقناع والوصول الى ما هو مشترك؟ الجواب لا يصح ذلك، لانه سيضاعف نقاط الجدل ويتحول بالخلافات الصغيرة والثانوية فيما بين الصفوف الى صراعات اساسية ورئيسية وهو ما يريده السجان الصهيوني ويسعى له. وكاننا نكون بذلك السلوك وقد وضعنا الحب في طاحونة العدو.. وهو ما لا يريده أي منا بالضرورة.

ولذا تصبح اعادة النظر في هكذا اجراءات تتمتع بالحاح شديد.. وخاصة ان صراعات السجن، تفسح المجال للسجان، بان يبث أعوانه ليضاعفوا الصراع بين صفوفنا، وتغفل عيوننا كذلك عن الاخطار الحقيقة التي تحيط بنا، وتفسح المجال لفرصة ملائمة، لان يتحلل العدو من كثير من الحقوق التي حصلنا عليها عبر صراع طويل ومرير داخل المعتقلات.

فالى وحدة أعمق، وعلاقات أرقي بين كل التيارات والافكار دخل المعتقلات والسجون ،فاختلاف الرأي لن يفسد للرد قضية، ونحن الامناء على قضية وطنيته كبيرة، سيظل انتصارها مرهون بوحدتنا الجامعة اولا وبوحدة الامة، وبعطاء القوى كل القوى والشعب كل الشعب.

المال ليس هو العامل الحاسم

بداية لابد ان نقرر بعض حقائق ضرورية.. ان المال (كامكانيات) مهم وضروري لمختلف اعمال الحياة ومنها العمل النضالي.. وايضا ضرورة التذكير بقوله تعالي.."المال والبنون زينة الحياة الدنيا". وكذلك جملة الامثلة عن القرى الظالمة والتي اتسمت بتلك التسمية كونها اساءت استخدام المال، ووظفته بغير الشؤون والمصالح الحقيقية والتي بها خير الناس... كما ان المال على اهميته ليس سوى وسيلة ولا يجوز ان يتحول الى غاية في حد ذاته، وربما الثورات الحقيقية هي التي تملك النظرة الى المال على هذا الأساس.. وتضع كثيرا من المحاذير على استخدام وعلى الاهداف التي يصرف عليها.. لان المال اذا تحول الى غير ذلك تحول الى مفسدة، والى تعفين الاجواء النضالية وعندها تكون اثاره اكثر صرامة وعمقا من تلك التي يمكن ان يحدثها العدو الخارجي.

ولكل ذلك .. يتمتع هذا الموضوع بأهمية قصوى، ونحن نحاول ان نلقي بعض الاضواء على منهجيات خاطئة فيما يتعلق بالسلوك المالي او بالموقف منه.

- فثمة منهجية لدى البعض: تعتقد ان النضال لا يمكن ان يقوم ويستمر الا بالمال.. وبغض النظر عن حجم هذا العمل ومستواه. ان النظرية هذه، اذا القى المرء عليها نظرة صحيحة، ربما يرى انها تحمل فكرة صحيحة. ولكنها في الجوهر تحمل الخلل الكبير اذا امعنت تلك النظرة فحصها لجوهر الامر. لان هؤلاء يعتقدون ان لكل شيء ثمن في هذه الحياة، وان كل شيء يمكن ان يشترى بما فيه الانسان والضمائر والارواح والقيم. اي ان الرب هو المال وان العبد المسيطر عليه هو الانسان.. وأصحاب هذه النظرية في المجال الثوري، لن يهتموا ببناء الانسان، ولابناء التنظيم ولا حتى بالجماهير.. لانهم يعتقدون بأن المال قادر على شراء ذمم هؤلاء، وتحويلهم الى أدوات بحسب مراد واهواء صاحب المال واحتياجاته.

- ومنهجية آخرى لدى بعض آخر تعتقد بأن المال هو العامل الحاسم في العملية الثورية وقبل المنهج والسياسية والافكار والاخلاق. ولذلك لا يعير اصحاب هذه العقيدة أي أهمية لمسألة العامل السياسي ولا للافكار والاخلاق، ولا يميلون لجعلها اساس عملية النهوض النضالي.. بل يكون ديدنهم كيفية الحصول على المال وشراء الذمم من هنا وهناك، معتقدين انه بهذه الطريقة يصنعون خطا سياسيا قادرا على حشد من هو ملائم لنجاحه..

كلا المنهجين السابقين يرتبطان بفكرة مركزية واحدة قوامها، ان الاصل في الحياة والعمل النضالي هو المال.. وهؤلاء ينسون ان المال وقوة المال تقود الى المفسدة اذا لم يحسن استخدامه.. ويؤدي الى الخسارة الحقيقة طالما هو لا يؤمن بالانسان والقيم والسياسية .. وبذلك يحول ما يحققه من ربح في فترة ما الى خسارة كبيرة واكيدة في المستقبل.

ومغايره لهذا المنهج السابق.. نقول ان المال.. ليس بالعامل الحاسم في العملية الثورية، بل العامل الحاسم يتمثل في العامل الذاتي (الخط السياسي الصحيح ، البنية التنظيمية الخ) لان صحة العامل الذاتي.. هي التي تقود الى نجاح العملية الثورية، ومن ثم التفاف الجماهير من حول التنظيم ، وما يحمل ذلك معه، من تنامي للقدرة السياسية والمالية نتيجة الالتفاف الشعبي الكامل.. ومن يحملون مثل هذا الموقف، لا ينكرون اهمية المال للعملية الثورية، ولكنهم لا يرون بالمال الا وسيلة تعين على تحقيق الهدف النضالي للشعب والأمة. ويحرصون اشد الحرص على طرق جمعه وصرفه، حتى لا يتحول الى مفسدة تأكل قلب الحركة الثورية، اذا ترك الامر على عواهنه. اي انهم يقدرون أمر المال حق قدره بدون زيادة ولا نقصان.. ولا يضعونه قبل الانسان والتنظيم والخط السياسي الصحيح. بل يقرنون وجوده لحسن تطبيق هذه الامور في المجال العملي.

ولذلك نحن جميعا مدعوون، لاعادة قراءة الموقف من المال، على ضوء ما مر من تجربتنا، وعلى ضوء اعطاء الاولوية للعامل الذاتي (الخط السياسي الصحيح، التنظيم، بناء الانسان)، وعلى اعتبار ان العامل الذاتي هو العامل الحاسم في عملية التطور والنمو والحياة، او عملية الانفلاش والتباغض وعبادة المال.

ونحن مدعوون أيضا ... الى اعادة النظرة من كل اولئك اللذين لاهم لهم الا حب المال وجمعه وبأي طريقه ولو على حساب المبادىء والتنظيم والوحدة.. لان هؤلاء لا يؤمنون بغير المال والجاه الشخصي.. ونحن نؤمن كمناضلين بالله اولا وبالانسان والتنظيم والخط السياسي الصحيح. يتواصل فعلنا النضالي آنيا ومستقبلا بما يحقق أهداف الثورة وأهداف الشعب والامة. ■

قضايا دولية

المتغيرات الدولية وأثرها في حوض المتوسط

■ يشهد العالم حركة تغير متسارعة، فهو في مرحلة انتقالية بين النظام الدولي الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يوصف ب "عالم ثنائي القطبية" والنظام الدولي الجديد الذي لا زال غير واضح المعالم، رغم ادعاء الولايات المتحدة والقوى الموالية لها قيام عالم "أحادي القطبية" وهذا القطب هو الولايات المتحدة الأمريكية.

وأساس هذه المرحلة الانتقالية ما شهده المجتمع الدولي من تبدل في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فمن جانب هناك المفارقة القائمة بين البعد الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، والذي اتخذ حجمه الكبير في حرب الخليج من جهة وبين بعدها الاقتصادي المتهاوي : الاختلالات المالية المتفاقمة، ضخامة حجم المديونية، ضعف نمو القوى الانتاجية من جهة أخرى.

ومن جانب ثان نمو واضطراد فعاليات اقتصادية دولية جديدة، مثل دول المجموعة الاقتصادية واليابان وبلدان جنوب شرق آسيا من جهة ومحدودية بعدها الاستراتيجي من جهة ثانية.

اضافة الى اتساع الهوة بين بلدان الشمال ككل من جهة وبلدان الجنوب ككل من جهة أخرى وتنامي مسلسلات التفقير والتخلف.

"ان تفجر هذه التناقضات والمفارقات، بمختلف مستوياتها وابعادها، على المديين المتوسط والبعيد، من شأنه أن يحدث تحولا في القسمات الدولية الراهنة. فهناك

أ) الفراغ الذي خلفه انكفاء الاتحاد السوفياتي من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية.

ب) المفارقة الاقتصادية الاستراتيجية التي تواجهها الولايات المتحدة ومدى امكانية معالجتها بنجاح في ظل هذا الفراغ.

ج) تطلعات القوى الاقتصادية العسكرية الجديدة متمثلة في أوروبا الغربية واليابان الى احتلال مواقع جديدة أكثر افادة من الوضع الذي سجنتها فيه اتفاقية يالطا ١٩٤٥.

هذه الحركة تبشر بميلاد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية سبق ومهدت لها سلسلة التحولات والتفاعلات ابتدأت بانهيار اقتصاديات الدولتين العظميين، بسبب وتيرة التسلح في ظل سباق التسلح وانفراط عقد الكتلة الشرقية بسبب الأزمة الداخلية للاتحاد السوفياتي، ثم تبدل شكل الاتحاد السوفياتي من الفدرالية الى الكونفدرالية وما ترتب على ذلك من تحولات دولية".

واهم المتغيرات الدولية التي برزت في العقدين الأخيرين هي :

١) انتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشيوعية وتحولها الى أنظمة ليبرالية، وتحول الاتحاد السوفياتي الى كونفدرالية. وانتقال مركز ادارة العالم من مجلس الأمن الدولي الى مجموعة الدول الصناعية السبع.

٢) تحول المجتمع الدولي من المجتمع الصناعي الى مجتمع المعلوماتية حيث تحولت المعرفة وأدواتها الى السلعة الرئيسية في الاستثمارات.

٣) بروز تكتلات اقتصادية : المجموعة الاقتصادية الأوروبية منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة، التجمع الاقتصادي الباسيفيكي.

٤) تسارع عملية اندماج العالم وترابطه بحيث أصبح وصف العالم ب "القرية العالمية" ممكن التصور.

٥) تهميش العالم الثالث في التجارة الدولية وفي موازين القوى الاقليمية والدولية بعد تآكل المنظمات الاقليمية التي كانت تعبر عنه.

٦) سيطرة القضايا الاقتصادية والبيئية والانسانية (حقوق الانسان) على العلاقات الدولية.

رسمت هذه المتغيرات الدولية وبالتوازي مع موازين

قضايا دولية

القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية ملامح النظام الدولي الجديد، قيادة جماعية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مع ميل الى عالم متعدد الأقطاب.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقاوم التراجع والانحدار الذي تعيشه منذ عقدين وتحاول الامساك بعجلة قيادة العالم قد استغلت أزمة الخليج وخاضت معركة عدوانية ضد العراق "بعد أن عرقلت حل عربي للأزمة" (حرب الخليج الملف السري بيان سالينجر - أريك لوران) في محاولة واضحة لتكريس زعامتها الدولية.

دفعت هذه الحرب الأمريكية العدوانية بمتغيرات اقليمية جديدة في حوض المتوسط.فقد أبرزت هذه الحرب جملة من الحقائق الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية أهمها :

- الحقيقة الأولى : الحيوية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط فرغم أن هذه الحقيقة قديمة فان حرب الخليج، بما لعبه البحر المتوسط فيها، من دور حيوي، من حيث الوسائط الاستراتيجية والدعامات اللوجستية، قد أبرزت من جديد الطابع الاستراتيجي - الحيوي لهذه المنطقة في كل مواجهة عسكرية مصيرية، كالتي عاشتها منطقة الخليج.

- الحقيقة الثانية : تتعلق باكتساح وتغطية الحلف الأطلسي للمجال المتوسطي.

- الحقيقة الثالثة : هي الانخراط الاستراتيجي والعملياتي لدول متوسطية في مسلسل التهديد والتوتر بالبحر الأبيض المتوسط، وتستمد هذه الحقيقة مستنداتها من الواقع والمعطيات التالية :

أ) انخراط دول أوروبا الغربية في الاستراتيجية الأمريكية فعلى الرغم من اختلاف التصور والمقاربات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة في مجال تقدير أنجع السياسات التي يتعين اتباعها ازاء بلدان الضفة الشرقية والجنوبية - فان السياسة الأوروبية، عموما، تحاول اعطاء نظرة وطنية أوروبية خارج اطار نظرة الحلف الأطلسي للمقاربة المتوسطية، وذلك تجاوبا مع مصالح المركبات العسكرية - الصناعية الأوروبية. وهكذا فان دولا مثل اسبانيا وخاصة ايطاليا وفرنسا واليونان. يتجهون اليوم الى نقل أدواتهم العسكرية نحو الجنوب - مقدرين أن التحولات الجاريةفي وضع البحر الأبيض المتوسط تقضي بالدفاع عن المصالح الخاصة التي قد تكون مختلفة عن مصالح الولايات المتحدة. وبهذه الروح ينشئون قوات للتدخل السريع ويعملون على تقوية اتحاد أوروبا الغربية باعتباره اطار للتنسيق العسكري الأوروبي.

انها محاولة أوروبية لاحداث توازن في اطار أوروبا ظاهرة الدفاع نحو الجنوب.

ان حرب الخليج وما أبرزته من تحالف أوروبي - أمريكي قد أجهض هذا التطور المحتم وأحبط المسعى الأوروبي الخاص، تصورا وممارسة، في مجال الأمن المتوسطي وأخضع المجموعة الأوروبية الى الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية..

"ولربما كان احدى مرامي الولايات المتحدة من اشعال هذه الحرب هي استعادة الفاعل الأوروبي النازع نحو الاستقلال الأمني المتوسطي وارجاعه الى حظيرة الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية".

ب) الانخراط العملياتي الأوروبي في العدوان الأمريكي. ويستمد هذا المعطى حيويته وفاعليته من منظومة القواعد المبثوثة على امتداد الضفة الشمالية والشرقية والغربية للبحر الأبيض المتوسط.

أما الحقيقة الرابعة، وهي محصلة ما سبق من حقائق، فتجلى في كون حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل اليوم مركز الاشكالية الدولية الأكثر آنية ودقة في مجال العلاقات الدولية، وهي اشكالية العلاقة بين الشمال والجنوب، بين العالم الصناعي النامي من جهة والعالم في طريق التنمية من جهة أخرى.

اذ بسبب ونتائج حرب الخليج تكرس تراتب جديد في اشكاليات الصراع الدولي، حيث صعدت اشكالية الصراع شمال جنوب الى مقدمة الأحداث.

وفي اطار تصدر هذه الاشكالية لما عداها فقد قفزت قضية الأمن الى مقدمة الانشغالات في مجال الصراع شمال/ جنوب وبخاصة في مجال البحر الأبيض المتوسط.

نجم عن هذه التحولات والتطورات تغيير محسوس في مفاهيم واختيارات استراتيجية أساسية.

فعلى مستوى المفاهيم فقد اكتسى مفهوم النظام الدولي مدلولا اختزاليا وتضليلا في نفس الوقت :

- اختزاليا، لأنه بات يختزل قواعد النظام الدولي في فاعل واحد هو الدول الكبرى، ويستهدف تبرير احتكار

قضايا دولية

الدول الكبرى لزعامة العالم والتحكم في السيطرة على وقيادة بقية دوله.

- تضليليا لأن مفهوم النظام الدولي كما طرحته دول العالم الثالث في بداية السبعينيات هو مفهوم تحرري، يريد اقامة نظام دولي - اقتصادي - أمني جديد مؤسس على التوازن والتعاون والعدل والحوار بين دول الشمال ودول الجنوب، لارساء السلم والاستقرار العالميين على أسس متينة ورصينة.

في حين أن هذا المفهوم قد أجهض فان المنظور الجديد، الذي تطرحه الامبريالية الجديدة، يشكل منعطفا تاريخيا في العلاقات الدولية. فقد سبقت حرب الخليج ارهاصات بليغة الدلالة : احتلال غرينادا، احتلال بنما، الاعتداء الأمريكي السافر على ليبيا، الاعتداء الصهيوني على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي.

وقد بلورت هذه الحرب (الخليج) سلوكات وتصرفات مناقضة للقانون الدولي، منتهكة اتفاقيات جنيف، التي تجلت بشكل واضح في الطريق التي تم بها تطويع واستعمال مجلس الأمن وفي شراسة التخريب والقتل والتجويع التي طالت العراق.

وتعقب هذه الحرب، اليوم، سلوكات وتصرفات تكرس هذا المدلول الاختزالي - التضليلي للنظام الدولي :

- التعامل مع القضية الفلسطينية بمقاييس ومعايير مختلفة.

- تجاهل قرارات مجلس الأمن (أكثر من ٦٠ قرارا) وقرارات الجمعية العامة (حوالي ٤٠٠ قرار) بالنسبة للقضية الفلسطينية.

- تجاهل السياسة الاجرامية الاسرائيلية ضد شعب الانتفاضة، بما تمثله من انتهاكات سافرة لحقوق الانسان.

- التدخل العسكري السافر شمال العراق وخرق المبادىء الأساسية للقانون الدولي انتهاكا فاضحا لمبدأ السيادة الوطنية ومبدأ التدخل في شؤون الغير وخرق المنتظم الأممي.

وقد رسخت حرب الخليج منطق وديناميكية هذه التحولات مما جعل الوضعية الدولية الراهنة تأخذ السمات الأساسية التالية :

- تكرس زعامة استراتيجية دولية هي زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تبلور امبريالية جديدة في مجال العلاقات الدولية تقبع خلفها مصالح المركبات العسكرية - الصناعية في كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

- تعطيل بقية القواعد الأساسية في العلاقات الدولية وهي القواعد التي تتمثل بالمنظمات الدولية والاقليمية الحكومية منها وغير الحكومية وفي مقدمة هذه القواعد المعطلة اليوم، منظمة الأمم المتحدة، التي تم تقزيم دورها في ظل الظروف الجديدة، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الاقليمية.

- عدم استقرار هذه التحولات الدولية بفعل التناقضات الجغرافية المتفاعلة.

غير أن ارتباط الصناعات الأوروبية بالنفط العربي (٧٠ ٪ من احتياجاتها) وطرق تأمين وصوله أثار ولا زالا يثيران مبادرات سياسية ترمي الى استقرار المنطقة المتوسطية وأمن أوروبا الغربية مع ملاحظة أن هذه المبادرات لا تعطي نفس الاهتمام بمستدعيات أمن ونمو دول الجنوب وقضاياها الجوهرية (الوحدة العربية مثلا) بل تتعامل معها باعتبارها مصادر تهديد لأمن الشمال يجب ضمان تعاونها بارهابها أو برشوتها لذا كان لا بد من اعادة تحديد مدلول الأمن في البحر المتوسط في ظل الظروف الدولية الراهنة. ويمكن مقاربة الاجابة عنه عبر الملاحظات التالية :

١ - ضرورة اعادة صياغة مفهوم جديد للأمن المتوسطي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، تستند الى مقاربة أمنية اقليمية في اطار تكتلات سياسية اقتصادية - استراتيجية لدول الجنوب لاحداث أو مقاربة نوع من التوازن الاقتصادي - الاستراتيجي مع دول الشمال المتوسطي.

٢ - ضرورة توسيع مفهوم الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ليشمل ابعادا ومستويات قد تبدو متعددة ولكنها متفاعلة في ضرورة الأمن والاستقرار في المتوسط. خاصة وأن دول جنوب أوروبا، ولاعتبارات أمنية، تفكر في الأمن من زوايا أمنها الداخلي (خاصة في مواجهة قضية الهجرة والمهاجرين) والارهاب ولذا فانها تفكر في الجنوب من زوايا الاستقرار والتنمية لوقف

قضايا دولية

الهجرة واعادة المهاجرين.

ويشكل مستوى التعاون الاقتصادي بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسطية عنصرا ديناميكيا فعالا في مسلسل اقرار وتوطيد الأمن الشامل في المتوسط. باعتباره وسيلة للتنمية والتطوير في دول الجنوب تقلل من احتمالات الهجرة الواسعة.

كما يشكل الأمن البيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط مجالا أساسيا وحيويا للتعاون شمال/جنوب. ذلك أن المخاطر المحدقة التي تتهدد البيئة المتوسطية، بسبب غياب سياسة متوسطية للمحافظة على البيئة من جهة، وضغط الكثرة والحركة على المجال المتوسطي، بفعل كثافة السياحة وضخامة عدد المدن الكبرى على امتداد شواطئه، وتعدد مصبات الانهار على أطرافه وزخم حركة تنقل البواخر في عرضه، كل ذلك أسهم ويسهم في تدهور شروط البيئة المتوسطية، مما يهدد شعوبه وأجياله بأخطار حقيقية.

كما يمثل مستوى الأمن الجغرافي - السياسي في حظيرة المتوسط بعدا أساسيا ثالثا للأمن المتوسطي. فتواجد الأساطيل الأطلسية والسوفياتية تهديدا خطيرا لأمن دوله وسلامة شعوبه كما تمثل بؤر التوتر القائمة بمختلف أركانه، في شرقه، حيث يمارس الكيان الصهيوني عدوانا متواصلا على شعب فلسطين وعلى الأقطار العربية المجاورة متحديا بذلك كل الاتفاقيات والقوانين الدولية. وفي غربه حيث يمثل احتلال جبل طارق من ناحية واحتلال سبتة ومليلية وما حولها من ناحية أخرى مواطن نزاعات مستمرة مهددة الأمن والاستقرار، وفي شماله، حيث يشكل النزاع التركي - القبرصي بؤرة توتر مستمرة تضاعف من تهديدات التوتر والانفجار.

كما يشكل المستوى الحقوقي - الديمقراطي للأمن بعدا أساسيا رابعا، يزداد قوة ملحة وحية في الظروف الدولية الراهنة. وهذا لا يتعلق بأزمة الديمقراطية الهشة في دول الجنوب المتوسطي فقط بل كذلك بالموقف الديمقراطي لدول الشمال عندما يتعلق الأمر بقضايا الجنوب.

فلقد أظهرت حرب الخليج التي استهدفت تدمير العراق، وكما حدث في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ والعدوان الصهيوني عام ١٩٦٧ وفي اجتياح اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وغيرها من المناسبات التي كانت فيها دول الجنوب ضحية عدوان سافر. أظهرت الحرب أن مدلولات القيم الحقوقية والمبادىء الديمقراطية في دول الشمال تختلف باختلاف المحيط الي تداس فيه.

فلقد غيبت هذه القيم والمبادىء طيلة المذبحة التي تعرض لها أطفال ونساء وشيوخ العراق بأسلحة الدمار الأمريكية - الأطلسية طيلة أكثر من أربعين يوما، ناهيك عن مآسي التجويع ومؤامرات التقطيع والعدوان السافر.

ولقد غيبت هذه القيم والمبادىء - وما تزال مغيبة في حق شعب فلسطين وما يعانيه هذا الشعب من مظاهر الاضطهاد والتقتيل والأبعاد.

ان الانخراط الواسع للعديد من الأوساط والقوى الديمقراطية الأوروبية في منطق وموقف وممارسة العدوان على شعب العراق من جهة، وممارسة سياسة المقاييس والمكاييل المختلفة بالنسبة لمأساة وقضية شعب فلسطين من جهة أخرى ليطرح على شعوب الضفة الجنوبية وقواها الديمقراطية الحية، مشروعية اعادة قراءة وفحص العديد من القيم والمبادىء، والمحددات التي كانت لحد الآن تؤسس التضارب والتفاعل الثقافي الحضاري الجنوبي الشمالي المتوسطي.

ان هذه النظرة الشمولية لاشكالية الأمن بمختلف مستوياته وأبعاده ليشكل في نظرنا المنطق الصحيح والرصين لمقاربة موضوعية واجرائية ناجعة لقضية الأمن المتوسطي.

بيد أن الانخراط الجدي الخالص، المتجه الى المستقبل يقتضي توفر ارادة سياسية للشروع في اتضاح الشروط الضرورية لبلورة.

أ) ميثاق متوسطي حول الأمن والتعاون بين مكونات حوض البحر الأبيض المتوسط على غرار ميثاق حول الأمن والتعاون الأوروبي.

ب) ميثاق متوسطي حول حماية البيئة المتوسطية من مخاطر التلوث.

ج) تأسيس حوار ثقافي شمالي - جنوبي بين مكونات الهجرة المتوسطية لمواجهة مخاطر الثقافية - التقنية وتفجر ديناميكية تفاعل جديد يقوم على معرفة أعمق وادراك أفضل لمقومات أفضل وثقافات وتطلعات كلتا الضفتين ■

السلام المراوغ

■ انعقد مؤتمر السلام للشرق الاوسط في مدريد، ترافقه المراهنات المتباينة او المتعارضة. ويعبر تباين المراهنات على امرين: الاول وهو تباين المعايير والاهداف، والثاني وهو عدم الوضوح الكافي لما ستؤول اليه الامور ضمن هذا المسار ومجريات العملية القائمة من خلاله.

والسبب في ذلك هو ان الذي يمسك بزمام الأمور ومقودها هو الولايات المتحدة الامريكية، وقد نجحت في ان تفرض منهجها ومنطقها. والسؤال الذي يبقى عالقا في مثل هذه الحالة هو عن البرنامج الذي يرتبط به هذا المؤتمر ومجرياته. فهل يرتبطان فعلا بهدف السلام الحقيقي، ام انهما يرتبطان ببرنامج الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وسياساتها وتطلعاتها لاستثمار نتائج حرب الخليج والحرب الباردة وتغيير العلاقات الدولية وموازين القوى فيها؟

لقد تحدث الرئيس جورج بوش في خطابه اثناء جلسة افتتاح المؤتمر عن السلام الحقيقي، وعن رغبة بلاده في هذا السلام، وهذه لغة حاولت الولايات المتحدة دائما ان تغلف بها تطلعاتها واهدافها، فهل وضعت العناصر الحقيقية للسلام الحقيقي؟ وهل أرسيت اسس هذا السلام؟

احجم السيد جورج بوش نفسه في هذا المضمار عن وضع اية نقاط فوق الحروف، وترك غموضا يتناسب مع واقع السياسة الامريكية في استدراج الطرف العربي والفلسطيني باتجاه تمنيات سرعان مايجدان ان سقفها دون اي طموح، ودون اي مستوى لتلبية ولو جزء من الحقوق.

وليس المقصود هنا ان ندخل في تقييم لخطاب السيد بوش او لمناقشة هذا الخطاب، ولكن المقصود هو الاستنتاج حول وجهة مؤتمر مدريد.

فالأمر لا يتعلق بمجرد اختلاف حول مواصفات ومضامين خطاب الرئيس الامريكي، لان المسألة تتعدى ذلك بكثير، حيث ان الامر يتعلق بوظيفة وجدوى مؤتمر مدريد من اساسه. اذن ان هذا الخطاب لا يعدو عن كونه دليلا جديدا على منهج المراوغة المتبع.

فالمراوغة وزرع الوهم والتمنيات او الآمال الكاذبة هو ما تعتمد الولايات المتحدة ان تستدرج بواسطته العرب والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

والسؤال اذا كانت الولايات المتحدة تملك كل اوراق اللعبة فلماذا كل هذه التعقيدات والتسويفات؟ لماذا المسار المزدوج ؟ ولماذا المراحل؟ ولماذا الهجرة اليهودية التي صنعت الولايات المتحدة كل مقوماتها؟ ولماذا كل هذه الضمانات السلبية ضد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة او تأمين الحد الأدنى المعترف به دوليا من حقوقه الوطنية؟

اسئلة كثيرة للتدليل على نوايا الولايات المتحدة ليس الا ! لقد دخل الطرف العربي والفلسطيني هذا الدهليز المظلم الذي لا تعرف نهاياته، والأمر كله في النهاية يعتمد على ما تريد الولايات المتحدة الوصول اليه، في معادلة النظام الدولي الجديد، واختلال ميزان القوى العسكري الاقليمي. من هنا يأتي هذا التركيز على دور الولايات المتحدة واهدافها.

لقد اصبح منهج المسار المزدوج والمراحل امرا واقعا لمجريات هذه العملية التي توصف بانها عملية سلمية، وتطبيق هذا المنهج بالطريقة التي يطبق بها وضمن الظروف القائمة ما هو الا تحايل من شأنه ان يبدد اوراق الجانب الفلسطيني ورقة ورقة، وان يوصله الى النتائج المرسومة مسبقا بين الولايات المتحدة وحليفها الاساسي الكيان الصهيوني، والتي تتمثل في تمرير الصلح العربي الصهيوني، وتحويل الكيان الصهيوني الى كيان طبيعي وجزء من المنظومة الشرق اوسطية، بينما تبقى كافة الحقوق الفلسطينية عالقة.

ان المطلوب في واقع الامر هو حدود مفتوحة للاشخاص والافكار والبضائع، هو العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وحتى السياحية، هو مشاركة الكيان الصهيوني في الترتيبات الاقليمية الامنية، والاقتصادية، وحول المياه والبيئة والتنمية الخ.

اي ان المطلوب هو ردف التفوق العسكري الصهيوني ودعمه بنفوذ اقتصادي، ومشاركة في مقدرات المنطقة، ونفوذ امني، ومكاسب ديموغرافية، تؤدي كلها

الى ان يحقق الكيان الصهيوني مكاسب الوجود وآفاق التوسع.

هل هذا هو السلام الحقيقي ؟ ام انها الفرصة لهضم ما ابتلعه الكيان الصهيوني على طريق ابتلاع وتوسع جديدين؟!

حتى وقف الاستيطان الذي يعترف العالم بأسره بعدم شرعيته، وتقر الولايات المتحدة بخطره على السير في العملية القائمة ذاتها، فان الولايات المتحدة التي تملك كل اوراق اللعبة لا تفعل شيئا من اجل مجرد تجميده !!

ان السلام الذي يقوم على اساس الاذعان والقهر والاكراه، وعلى أساس الاستدراج والمراوغة وزرع آمال كاذبة، ما هو الا هدنة مؤقتة تحاول ان تفرضها موازين القوة القائمة من اجل الاتكاء عليها في مرحلة قادمة. اي انه سلام موظف في آلية التوسع والهيمنة والعدوان.

تحدث الرئيس بوش في خطابه عن العدل للشعب الفلسطيني ! أي عدل هذا بدون حق تقرير المصير، بدون الحقوق المشروعة التي اعترفت بها الشرعية الدولية للشعب الفلسطيني، وبدون الانسحاب من الاراضي المحتلة ومن القدس، وبدون وقف الاستيطان ؟!

وهي جميعا مسائل تدخل في نطاق العدل بمعناه المقر دوليا وليس بمعناه المستند الى واقع الحق، لان واقع الحق الفلسطيني يتجاوز كل ذلك بكثير. وحتى الشرعية الدولية سبق وان اقرت للشعب الفلسطيني بما هو اكثر من ذلك!

بدون العدل وبدون الحقوق، هل يمكن ان يقوم سلام حقيقي ؟! ما من شك ان المرحلة مجافية، وان الظروف الموضوعية المحيطة بالشعب الفلسطيني هي ظروف معاكسة، ولكن التاريخ لا يتوقف عند نقطة هذه الظروف الى ما لا نهاية، ونحن لا نريد ان ننتظر اقلاع التاريخ من هذه المحطة، فقد يطول الانتظار، ولكننا نريد ان نجعل الواقع يسير في اتجاه الحق.

بدون العدل وبدون الحقوق يمكن لموازين القوى ان تفرض بعض مظاهر الهدنة، ولكنها لا تحقق السلام.

والاهم ان انعدام العدل والحقوق ما هو الا جزء من منهج توسعي سوف يواصل السير في طريق طموحاته وتطلعاته العدوانية بمجرد ان تتهيأ له الظروف الجديدة من اجل مكاسب جديدة.

وحيال ذلك ما الذي يمكن القيام به ؟

هناك الخطوط الرئيسية امام الشعب الفلسطيني، والثورة الفلسطينية، وحركتنا، وتتمثل هذه الخطوط بالوحدة، واعادة بناء الوضع الذاتي بما يتناسب مع تصعيد الكفاح بكافة اساليبه وأشكاله وفي مقدمتها الكفاح المسلح، وباسترداد كافة جسور التفاعل العربية والاسلامية الجماهيرية مع قضية فلسطين.

ان اخطر ما يواجهنا هو التفتت والتحول الى الصراع الذاتي، وبالتالي التآكل الذاتي، وخلق حالة من الضعف والانقسام تمكن الكيان الصهيوني من استثمارها، من اجل خطوته التوسعية القادمة لمزيد من تهجير الفلسطينيين وابتلاع الارض وجلب المستوطنين.

كذلك فان فقدان قدرات الكفاح والمقاومة، والقاء اسلحتنا بكل انواعها، هو الامر الذي سيجعل هذا الكيان يؤدي مهامه وينجز خطواته الواحدة بعد الاخرى.

ان تصليب الوضع الذاتي، واعادة النظر فيه، وتحقيق نهوض ذاتي ينفض الرماد والغبار ومظاهر الضعف والسلبيات هو المهمة التي نستطيع ان نؤديها على طريق المواجهة الحقيقية مع كل الاحتمالات، مع احتمالات خيبة الامل، وانقشاع غيوم الوهم.

وأخيرا فان استرداد كافة جسور قضية فلسطين مع عمقها العربي والاسلامي والانساني هو طريق العودة لبناء التراكم ومنهج الحشد لتوفير قوى المواجهة اللازمة والقادرة على لجم الخطر التوسعي انطلاقا من العامل الذاتي، لانه بدون العامل الذاتي لا تفيد قوى الآخرين، فقوى الآخرين ما هي الا لتحقيق مصالحهم.

اذن هناك فارق كبير بين السلام الزائف، وبين السلام الحقيقي وهناك فارق بين تحقيق السلام وبين اوهام السلام، وما تحدث عنه الرئيس بوش، وما يسير باتجاهه مؤتمر مدريد، ليس السلام، وانما هو شيء آخر غير السلام.

بهذه المواصفات المطروحة، وبهذه العناصر، وبهذه النوايا نبقى في طريق السلام المراوغ، سلام الاذعان، سلام المستحيل.

ان السلام الحقيقي هو السلام الذي تصنعه قوة العدل، وقوة الحق، وقوة القيم الانسانية، وهي قادمة ولكن ليس عبر هذا الطريق الذي تغيب فيه مواصفات العدالة والحق والانسان ■

النظام العربي وخطايا التجزئة

■ كشافان اساسيان سلطا انوارا قوية على الوضع العربي العام، وأظهرا حجم وعمق خلل بنيوية النظام العربي القائم، وعمق تلك الاشكاليات السائرة نحو التراكم وبدون حلول منظورة.. مما يؤكد عديد التخوفات والاسئلة المشروعة والتي تكاد تتلخص في قضية واحدة، وهي ان النظام العربي سائر نحو الانفجارات الكبيرة والكبيرة جدا مستقبلا، على الرغم من الدعاوي الاعلامية القائمة (والتي دأبت على تقديم صورة مغايرة للحقيقة دائما على الموت سكر) ولعل من ينظر نظرة سريعة الى الوضع القائم في أي قطر سيكون انطباعا مباشرا... على الانقطاع الكبير بين البنية الفوقية (السلطة وجهازها) والبنية التحتية (الجماهير بكل طبقاتها وميولها) فالأولى مشغولة بذاتها والتكيف مع المشكلات المصدرة أو القائمة ذاتيا. والثانية تطحن باستمرار تحت سيف الوضع الاقتصادي والغلاء الفاحش، والقمع الكبير الذي يطال ولاول مرة المجموع البشري يحكم الارقام المخيفه للمعتقلين هنا وهناك، فالغلاء ونفي الديمقراطية، يطلان أول شيء، امام ناظري المراقب، وكأنهما التعبير المباشر على عمق الازمة البنيوية التي يعانيها النظام العربي هنا وهناك.

اما الكشافان اللذين سلطا الاضواء على الخلل البنيوي في تركيبة النظام العربي فيتمثلا اولا بأزمة وحرب الخليج ونتائجها، فتلك الازمة أظهرت عديدا من الامور السلبية في صلب تكوين النظام العربي اي كانت تلك الازمة بمثابة الانفجار المعبر عن حالة الازمة التي يعيشها النظام العربي من حيث:

١ - ان التجزئة لا تزال ضاربة في بنية النظام العربي. وفي نفس الوقت دلت التجربة على ان فكرة الامة الواحدة.. لا تزال قوية ومندفعة لدى الجمهور العربي مشرقا ومغربا. وان هناك سياستان في المنطقة الاولى سياسات النظام التي لا تزال منضبطة لنتائج مؤتمر سايكس/ بيكو والتبعية الشاملة للغرب ومدارسه المختلفة. وان مواقف وسياسات النظام العربي لازالت تراعي هذا الواقع حتى في البسيط من الامور والمواقف. بينما الجماهير تقف في هذه المسألة على الضفة الاخرى.

٢ - توزيع الثروات. والمفارقة في هذا الموضوع، تثير السخرية الشديدة والمرة، فالتفاوت بين عدد السكان والثروة، مختلا اختلالا واسعا، فحيث قلة عدد السكان تتراكم الثروة وتتضاعف، وحيث كثرة عدد السكان تقل الثروة وتتناقص.. ولا يخفي نتائج هذا التقسيم من حيث تشديدها على بقاء طرفي التقسيم الثرواتي مشدودا وتابعا الى الخارج.

٣ - ان الغرب (مجتمعا) لا يتورع عن القيام بكل صنوف الحروب في كل مرة سيحاول جزء من الامة، ان يتمرد على صيغ التبعية ونتائج سايكس بيكو. او يحاول ان يبني جزئه الخاص تقنيا وتسليحا والوصول به الى نقطة تؤثر على ميزان القوى الراهن، فمنطق الغرب في صراعه على المنطقة وضدها، صراع حضاري ومصلحي وكلي للحفاظ على التبعية وبقاء الكيان الصهيوني.

٤ - ان الجزء العربي الذي يلجأ للغرب لحمايته او القتال عنه ومعه، سيدفع كل ما لديه ثمنا لما قام به الغرب معه، وبما يسقط كل الدعاوي التي تبرأ الغرب

عن المصلحة او تدعي بأنه يقوم بذلك دفاعا عن القيم والاخلاق والشرعية. وما نموذج الاتفاقيات والمعاهدات الامنية التي عقدت وستعقد وتعود بنا الى عصر الاستعمار المباشر. الا اثباتا ودليلا جديدا على تلك الحقيقة الثابتة ويذكر ايضا "المليارات" التي دفعت لعاصفة الصحراء، والمليارات التي تدفع لصفقات السلاح.

اما الكشاف الثاني الذي ألقى باضواءه الباهرة على الراهن العربي، فهو ما يسمى "بمؤتمر السلام" لحل الصراع العربي الصهيوني، وطريقة التعامل النظامي العربي مع الطروحات التي سبقت الجلوس على مائدة التفاوض:

١ - إنسجاما مع واقع التجزئة، والاصرار الغربي على واقع التجزئة، تم التعامل مع فكرة مفاوضات السلام، لكل دولة على انفراد، ولا يخفى على أي ناظر، مقدار الغبن الذي سيقع على الفلسطينيين وعلى المصالح الحقيقية للامة من وراء هذا الشكل للتعامل.. ولان كل جزء على حدة سيرى نفسه (كما هو في الواقع) لا يمثل شيئا كما لا يملك اي قوة في ميزان القوى مع الخصم الصهيوني. اي ان النظام التجزيئي العربي يدخل التفاوض وهو متخلي مسبقا عن عامل قوته كنظام عربي واحد.

٢ - نظرية التسابق على تقديم التنازلات المسبقة، للتدليل للغرب عموما وللامريكيين خصوصا على جدية التوجه النظامي العربي لما يسمى بالسلام وكأنه يقر بحقيقة الاتهام المسلط عليه. فكيف سيستقيم الوضع على طاولة المفاوضات، وقد سبقت اقوال وتصريحات عربية .. تقول بان القدس ستظل موحدة ؟؟ أي نفي السيادة العربية حتى على الجزء الشرقي منها كما كان الحال أيام حكم الاردن عليها !! وهذا نموذج واحد من كثير مثله، قدم وبدون مقابل اللهم الا الخوف الشديد، للبقاء في السلطة بأي ثمن!! وانبثاق نظرة الكيان العربي للمسألة من زاوية التجزئة الكيانية العاجزة.

٣ - الالتزام العربي المسبق بالفصل بين الصراع العربي (اي مع كل نظام على حدة) وبين الصراع الجوهري للاحتلال الصهيوني للارض الفلسطينية اي ان النظام العربي تخلى مسبقا عن القضية الفلسطينية، واضعا ذاته في موقع الباحث فقط عن قضاياه الخاصة في الجوانب الاخرى للصراع. بل لقد قدم النظام العربي، جوائز ترضيه مسبقة في هذا المجال، كما صرح نظام منهم بأنه يمكن الغاء المقاطعة العربية بمجرد اعلان بيان للكيان الاسرائيلي يقول فيه باعلان وقف بناء المستوطنات والمستعمرات، فمجرد الاعلان يكافأ بوقف المقاطعة الاقتصادية العربية.

٤ - وفي مقابل مسلسل بازار التنازل العربي، تعامل الكيان الصهيوني مع ما يسمى بمؤتمر السلام، باستراتيجية وتكتيك ثابتين، وبمعرفة عميقة لما يريد وما لا يريد، حاصدا كثيرا جدا من التنازلات العربية وجوائز الترضية الامريكية المتمثلة بعشرات المليارات من الدولارات القدمة، وابعاد كل القضايا الاساسية التي له ملاحظات عليها (لمن يشك بالامر عليه مراجعةمذكرات التفاهم الامريكية الاسرائيلية، وقرارات القروض التي ستقدم بعد ثلاثة اشهر ومراعية مستوى الفوائد بين تاريخ الطلب وتاريخ تقديم القروض) ولا شك ان الصهاينة يستندون في مواقفهم هذه على حليفهم الاستراتيجي، الولايات المتحدة الامريكية، والتي هي بالنسبة لهم طرفا لجانبهم في الصراع.

٥ - الكيان السياسي العربي تم تعامله مع الولايات المتحدة وفيما يتعلق "بمؤتمر السلام" وكأنها وسيط عادل !!؟. منزه عن الهوى والمصلحة فيما يتعلق بكل شيء اللهم الا عشقها لسواد عيون نظام التجزئة العربي، ولعل هذه النقطة بالذات تمثل الخلل الابرز والذي جعل الاصطفاف العربي سواء في حرب الخليج أو فيما يسمى بمؤتمر السلام، يتجاوز ما هو معقول ومنطقي، وحتى لو تناقض الى حدود كبيرة مع ما تراه الامة والمصالح الحقيقية للوطن والشعب.

ان القضايا السالفة وغيرها الكثير، مما سطع تحت مجهر الازمتين (الكشاف) اللذين تسلطا على المنطقة، تظهران ان الامر الراهن العربي يسير نحو كوارث مستقبلية لن يعلم مداها الا الله. وخصوصا ان العالم الجديد على المستوى الاقتصادي سيكون مشروطا بالموافقات المسبقة لكل قوانين وشروط صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الغربية، والتي لا تعرف قانونا مغايرا لأقصى ربح ممكن وجني خيرات المنطقة اولا بأول. ومواقع الانين الدائم للدول العربية من جراء جدولة

الديون ونسب الفوائد المرتفعة لهذه البنوك والمؤسسات . الا شكلا بسيطا سيتضاعف مستقبلا وربما سيكون البيع المباشر لما نملك من ثروات ومخزونات نفطية وغير نفطية ، الشكل الوحيد الذي سيكون متاحا ؟ وقائلين للشعب وللأمة .. ماذا علينا ان نفعل غير ذلك وكل الطرق مسدودة الا هذا الطريق.

وأيضا وحتى بعد عاصفة الخليج، سنرى اجزاء كثيرة للنظام العربي تهرع باتجاه الغرب، لاستقدام جنودها وعقد الاتفاقيات الامنية هنا وهناك، طالما ان النظام العربي للتجزئة قد فقد مشروعيته التاريخية ومشروعية المستقبل فان يكون امامه سوى اعادة تلزيم الاجزاء الى مبدعها ومنشأها في بلادنا، اي للغرب من جديد.

وكلا الأمرين سيدفعان بالنظام العربي، لتجريد حملات شديدة ضد الداخل وقواه الحية، بما يجعل الديمقراطية وحقوق الانسان في خبر كان ما دام الشرط المسبق للقبول من الغرب والاستتباع يقوم على نفي الداخل (الذات) نفيا شموليا، لما تمثلة الذات من دفاع مستميت عن مستقبل البلاد وحريتها ووحدتها وشكلها الحضاري.

(لكل فعل رد فعل)

تطرح اتجاهات السير السالفة للنظام العربي في بنيته المجزأة وميله الكاسح نحو التفريط بما تبقى من نقاط ايجابية نتيجة للصراع الطويل الذي خاضته الامة في الحقب السابقة، أسئلة آنية واخرى مستقبلية. وتكاد تتمحور نحو الميل الجماهيري لوقف النزيف الراهن في ثروات الامة وحقوقها، والوصول مستقبلا الى بناء الأمة الواحدة المستقلة، وغير الخاضعة للاستتباع الحضاري والاقتصادي للغرب. وهذه الاهداف الراهنة والمستقبلية تتطلب واكثر من أي وقت مضى، تجسيد عدد من المقدمات اللازمة:

- الانكباب لكل القوى والاتجاهات والتيارات على دراسة نقدية للحقب الماضية ومنذ بدايات الاستتباع للغرب وقيام دولة التجزئة على قاعدة أفكار سايكس بيكو. لاكتشاف قوانين العلاقة بين التجزئة والخضوع للغرب ، وبين الوحدة والنهوض الحضاري والاستقلال.

- الانكباب على دراسة التجربة الخاصة لكل تنظيم وقوة، سواء في برامجها أو علاقاتها مع الشعب، لاكتشاف الصحيح والمخطىء في تلك العلاقة والوصول الى أشكال عمل ملائمة والمرحلة التاريخية القادمة.

- قراءة معالم العصر الجديد... والمتغيرات التي طرأت وتطرأ على العالم المعاصر.. وهذه القراءة تتطلب ان تكون عقلانية وموضوعية وبما يساعد التقدير السليم على وضع استراتيجية وتكتيكات تخدم الاهداف الاساسية للامة. وكذلك نزع الوهم من رؤوس البعض الذين يروجون بأن العالم حسم أمره للولايات المتحدة الامريكية راهنا أو مستقبلا ؟ أو أن العالم الجديد قد استقر تماما.

- تعزيز الديمقراطية والشورى داخل كل قوة وتنظيم وتيار... على قاعدة الوحدة في مواجهة الاخطار المحدقة... وان يكون في مقدمة البرامج الانتصار المباشر لاي حالة قمع تصيب بلدا أو قوة أو تيارا في أي جزء عربي آخر. لان التجربة علمتنا ان سكوتنا عن قمع يمارس ضد الاخر ، حتى وان كانت آراؤه مغايرة لما نحمل، فسيأتي دور علينا لا نجد فيه من يقف معنا.

- تأسيس الكفاح والنضال على قاعدة اساسية تقول باننا أمة واحدة ذات حضارة واحدة.. ووضع البرامج والخطط العملية التي تتجاوز قيود نظام التجزئة القائم.

- ان تتفتح الصفوف لكل اولئك الذين يكتشفون حجم الوهم الذي وقعوا فيه نتيجة قناعات سابقة حول الغرب والعلاقات الاستتباعية له.. أو انه سيقدم حلول لمشاكل بلادنا.. فالمعركة في هذا طويلة ومفتوحة حتى تنتصر الامة على التجزئة والتعبية.

ان امتنا أمة ذات حضارة وتاريخ وجهاد... قد تكون صبورة وقد تظهر في فترات هادئة وقانعة، ولكن ذلك ليس الحقيقة الثابتة .. فهذه الامة التي قدمت عبر تاريخها نضالات جسورة من أجل حريتها وحضارتها واستقلالها، ستظل على الدوام نازعة نحو حريتها واستقلالها ووحدتها، انه قدرها كارض انبثقت على ثراها الرسالات السماوية الخالدة. وهو قدر ابنائها الشجعان لمواصلة الكفاح والجهاد رفضا لكل استتباع ، ولدحر ما خلفته دولة التجزئة من مظالم وتفريط بالثروات والامال.. والمعطيات الجماهيرية للامة والتي برزت خلال ازمة الخليج ، تدل على ان الروح لا زالت تدب في أوصال الامة نزوعا الى تجسيد ما تطمح له من حرية ومكان لائق بها وبتاريخها ومستقبلها.

قضية القدس في المحافل العربية والدولية

■ أقامت "الحكومة الاسرائيلية" ادارة عسكرية على القدس منذ اجتياح عام ١٩٦٧ وكانت برئاسة الجنرال حاييم هرتسوغ الذي هو الآن رئيس دولة الكيان الصهيوني، ومنذ ذلك الوقت وهي تعد العدة للسيطرة الكاملة على المدينة وذلك كما يلي :-

١ - اخذت تعمل لهدم حي المغاربة المحاذي للحائط الغربي - حائط المبكى - وتسويته بالارض ليصبح ساحة تتبع حائط المبكى.. كما اخذت تقوم بعمليات هدم اخرى واتمت دمج شطري المدينة بازالة بوابة مندلبوم.

٢ - فصلت القدس نهائيا عن الضفة الغربية بموجب أمر دفاع عسكري بتاريخ ٦٧/٦/٢٧ واعتبرت القدس ضمن سيادتها ومن أمورها الداخلية.

صدر اول قرار بتاريخ ٦٧/٧/٤ قرار الجمعية رقم ٢٢٥٣ وفي هذا القرار تعتبر الجمعية العامة ان التدابير الاسرائيلية غير صحيحة وتطلب الغاءها..

وجاء القرار الثاني ٢٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٤ لتاكيد قرار ٢٢٥٣.

أما القرار الثالث فهو رقم (٢٥٠) في ٦٨/٤/٢٧ والذي طالب "اسرائيل" بعدم اقامة العرض العسكري في مدينة القدس..

اما القرار الرابع فهو رقم ٢٥٦ تاريخ ١٩٦٨/٥/٢ والذي أبدى المجلس فيه أسفه العميق على اقامة العرض.

اما القرار الخامس فهو القرار رقم (٢٥٢) بتاريخ ٦٨/٥/٢١ الذي وضع فقرة تتضمن مبدأ القانون الدولي الوارد في القرار ٢٤٢ - وهو عدم جواز الاستيلاء على ارض عن طريق القوة. وفي هذا القرار يعتبر ان جميع الاجراءات الادارية والتشريعية وكل الاعمال التي قامت بها "اسرائيل" بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي اجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير من وضع القدس.

وفي وثيقة لمجلس الأمن بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٣ رقمها S/٨٤٢٧ ووزعت كوثيقة في الجمعية العامة تحت رقم A/٧٠٥٧ الملحق ١- تبني مجلس الامن الدولي القرار رقم ٢٦٧ بتاريخ ٦٩/٧/٣ بالاجماع.

ثم يثني مجلس الامن القرار رقم ٢٧١ (بتاريخ ٦٩/٩/١٥). وهو يعبر عن الحزن للضرر الذي الحقه الحريق بالمسجد الاقصى المقدس يوم ٦٩/٨/٢١ ويعود ويؤكد جميع القرارات السابقة بشان القدس. وفي هذه الاثناء ادعى المندوب الاسرائيلي من أن حائط المبكى هو ملك يهودي لا جدال فيه وقد كانت هذه من أهم العوامل التي اثارها المندوب لتعزيز ادعائه بان القدس يهودية ولكن قدمت وثائق دامغة كانت لا تترك أي مجال للشك التي تكشف كل اباطيل "اسرائيل" التي بقيت سنوات طوال تضلل العالم بها ولا نجد الرد وهذه الوثائق تثبت انهم أي اليهود لا يملكون شيئا في حائط المبكى والساحة المجاورة وهذه الوثيقة قدمت الى المجلس نتيجة ما توصلت اليه اللجنة الدولية من نتائج حول ملكية ما سمى بحائط المبكى والساحة الملاصقة له.. فقد شكلت بريطانيا بموافقة عصبة الامم لجنة من فقهاء قانونيين من دول سويسرا وهولندا والسويد لتقرر المطالبات والحقوق التي للمسلمين واليهود في حائط المبكى والساحة المجاورة له في القدس. وهذه اللجنة ذهبت الى الفريقين وعقدت ثلاثا وعشرين جلسة استمعت خلالها لاثنين وخمسين شاهد منهم اثنان وعشرون قدمهم الجانب اليهودي وثلاثون من الجانب المسلم وواحد من موظفي بريطانيا.. وهذه اللجنة قدمت وثيقة تحت رقم S/٨٤٢٧ اهم ما جاء في بنودها :

اولا - وجدت اللجنة ان ملكية حائط المبكى وحق التصرف به وبالاقسام المحيطة به تعود الى المسلمين وان الحائط نفسه كجزء غير منفصل عن الحرم الشريف هو ملك للمسلمين. وان الحائط الغربي حائط المبكى كما جاء في الكتاب الابيض في نوفمبر ١٩٢٨ هو من الناحية القانونية ملك مطلق للمسلمين وان الرصيف المواجه له هو ايضا من املاك الوقف كما يتبين من الوثائق التي يحتفظ بها الحارس على الوقف.

ووجدت اللجنة ان الطلب لا يمكن ان يذهب لأكثر من طلب منح امتياز لزيارة الحائط فقط. أما على المستوى العربي فقد صدرت عدة قرارات عربية من مجلس جامعة الدول العربية يبدأ من القرار ق ٤٢٧

بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٤ وهو الخاص بموضوع نقل وزارة خارجية "اسرائيل" الى القدس حيث يقول القرار: "ان تواصل الحكومات العربية مساعيها الديبلوماسية لمعارضة نقل وزارة الخارجية الاسرائيلية الى القدس وتكليف الوفود العربية في الامم المتحدة ان تشير الى هذه المسألة عند عرض موضوع فلسطين".

ثم الحق بالقرارات قرار ٢٢٤٢ تاريخ ٦٦/٩/١٢ والذي يضع اقتراحات من رئيس م.ت.ف. على شكل خطوات تقوم بها الدول العربية في المجالين العربي والدولي والاسلامي .. كما وضعت خطة لمواجهة الضغط الذي تمارسه "اسرائيل" على الدول من اجل الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة للكيان الصهيوني وهذا ورد في القرار ٢٢٥٢ تاريخ ١٩٦٦/٩/١٢.

وفي محاولة لتغيير عنوان مدينة القدس وجعلها تابعة "لاسرائيل" والاجراءات الاخرى فيما يتعلق بالطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية التي اتخذتها "اسرائيل" في الاراضي المحتلة صدر قرار رقم ٢٣٥٥ تاريخ ١٩٦٧/٩/١٢.. ثم صدر قرار آخر رقم ٢٤٣١ تاريخ ٦٨/٩/٣ وهو تأكيد القرار السابق بتغيير معالم مدينة القدس، وانتهاك "اسرائيل" لحرمات المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها..

وفي القرار ٢٤٥٥ تاريخ ٦٨/٩/٣ دعا الحكومات العربية والاسلامية الى متابعة الاتصالات بالامم المتحدة واعضائها للتنبيه الى خطورة الاجراءات الاسرائيلية في المدينة المقدسة..

ولاول مرة نادت الدول العربية بعد حرق المسجد الاقصى بقرارها ٢٥٤٦ تاريخ ١٩٦٩/٩/١١ فقد جاء فيه: **"رأى المجلس ان طريق القوة والتنظيم والاعداد هو طريق التحرير"** وقرر توجيه دعوة الى اجتماع مجلس الدفاع المشترك، ودعا الى عقد مؤتمر قمة اسلامي ثم طالب بضرورة العمل من أجل توفير كافة الامكانيات المادية والسلاح للثورة الفلسطينية وتحقيق حرية العمل الفلسطيني ودعم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في الارض المحتلة..

وفي مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في ٢٦-١٩٧٣/١١/٢٨ وضع من أهداف الامة العربية المرحلية تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة. وقد أكد هذا القرار أيضا مؤتمر القمة السابعة المنعقد في الرباط بتاريخ ٢٦-١٩٧٤/١٠/٢٩. والمؤتمر المنعقد في بغداد ٢-١٩٧٨/١١/٥.

وعندما حاولت "اسرائيل" الزام جميع السفارات والممثليات الاجنبية بنقل مقر بعثاتها الى مدينة القدس صدر قرار ٣٩٠٠ بتاريخ ٧٩/٩/٢٥ في محاولة لمنع الدول تنفيذ ذلك.

كما جاء أيضا قرار بشأن اعتبار القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني وهو ٣٩٤٩ تاريخ ٨٠/٩/١٥ والذي يدعو الى فرض المقاطعة السياسية والاقتصادية على هذه الدول..

ثم تأكد ذلك في قرار قمة عمان ٢٥-١٩٨٠/١١/٢٧ حيث أضاف استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان والمقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها الى جانب السيادة العربية الكاملة على مدينة القدس..

أما في مجال التهديدات التي يتعرض لها المسجد الاقصى فقد صدر القرار ٤٠٦٧ تاريخ ١٩٨١/٩/٩ بتكليف الاردن والمغرب والسعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوضع خطة التحرك على الصعيد الدولي لمجابهة هذه التحديات ورفعها الى مؤتمر القمة العربي القادم.

وبخصوص شركات الطيران الاجنبية التي تسير رحلات جوية من والى مطار قلندية في القدس العربية المحتلة صدر قرار رقم ٤٠٩٣ تاريخ ٨١/٩/٩ وذلك بالموافقة على قرار الجمعية العمومية لمجلس الطيران المدني للدول العربية بمقاطعة الشركات التي تقوم بذلك.. ثم عاد مجلس الجامعة وأكد قراره السابق ٤٠٩٣ بقرار آخر رقم ٤١٥٦ في ١٩٨٢/٣/٢٦. وصدرت بعدها عدة قرارات تؤكد قرارات مجالس الجامعة السابقة.

وقد تشكلت لجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني حيث أصدرت عدة بيانات كان أهمها بيان بتاريخ ٨٧/١/٥ حيث أدانت السياسات الصهيونية اللانسانية في الاراضي العربية المحتلة كما طالبت أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي بالقيام بالجهود المناسبة في اطار الهيئات الدولية والاقليمية لممارسة الضغوط اللازمة على سلطات الاحتلال قصد حملها على التقيد باتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) والمتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب..

وأما في قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي .. فقد اصدر بيانات بالاشادة بالانتفاضة الفلسطينية والاعراب عن التضامن الكامل مع الفلسطينين وضرورة وضع حد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية بما في ذلك القدس الشريف.. وانشأ عدة صناديق خاصة بفلسطين وصندوق خاص بالقدس..

ان عدم تنفيذ هذه القرارات لا يفقدها فعاليتها وانما يعزز ضرورة التمسك بها انطلاقا من دور القدس التاريخي كمفتاح للسلام. ■

وثيقة

وثيقة الضمانات الامريكية

السلاح النووي واكذوبة السلام مقابل السلام

■ لأن النص أبلغ من التحليل، وخصوصا اذا كان النص واضح الهدف واللغة.. ولذلك نورد نص رسالة الضمانات الامريكية "للحكومة الاسرائيلية" كما عرضها اسحق شامير على الحكومة.. تاركين مناضلينا الفتحويين للتمعن بالمعنى والهدف واستخلاص الدروس وللأخوة اعضاء وفد التفاوض ايضا، وبما يفيد وضع رؤية نافذة لما يريد الخصم واساليبه التكتيكية للدخول الى اهدافه.. فقط نضيف بعد نص الوثيقة قراءة قصيرة لمعنى ما سربته النيويورك تايمز الامريكية حول السلاح النووي الاسرائيلي...

نص وثيقة الضمانات الامريكية

نص رسالة الضمانات الأمريكية للحكومة الاسرائيلية والتي عرضها اسحق شامير على الحكومة :

"التزامنا بأمن اسرائيل لم يتغير
وهدفنا ليس جعلكم تتحدثون مع منظمة التحرير الفلسطينية."

معاريف، ٢١ - ١٠ - ١٩٩١.

١٨ تشرين أول ١٩٩١

"رسالة ضمانات" :

" ان قرار اسرائيل بالاشتراك في مؤتمر السلام للشرق الأوسط، لبدء محادثات مباشرة وثنائية الجانب لمفاوضات متعددة الأطراف للسلام هو خطوة مهمة تقرب اسرائيل أكثر للسلام والأمن الذي تسعى اليه. والآن حان الوقت لاتخاذ قرارات من جميع الأطراف كي نتمكن من التحرك بسرعة باتجاه مؤتمر ومفاوضات. وعليه، فقط بواسطة مفاوضات مباشرة سيكون بالامكان تحقيق سلام حقيقي والأمن.

وفيما يتعلق بالعملية التي نبدأها، فاننا نريد التجاوب مع طلبكم الحصول على ضمانات معينة تتعلق بهذه العملية. وهذه الضمانات تشكل نقاط التفاهم ونوايا الولايات المتحدة بخصوص المؤتمر والمفاوضات.

وقد أوضحنا منذ البداية أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتقديم ضمانات تتلاءم مع سياستنا ولا تضعف أو تعارض الاطار الذي وضعناه لعقد مؤتمر السلام. وقلنا أيضا، انه لن تكون هناك ضمانات لطرف دون علم الأطراف الأخرى.

وان عملية المفاوضات هذه تستند الى العلاقات الخاصة بين دولتينا، تلك العلاقات القائمة علىى قيم ومصالح مشتركة واحترام الديمقراطية، فمنذ اقامة دولة اسرائيل، أدركت الولايات المتحدة بأن التحديات المماثلة أمام اسرائيل متصلة بوجودها بحد ذاته، وعلى مدى فترة طويلة جدا تعيشها اسرائيل في منطقة يرفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها بل وحاولوا تدميرها، ولهذا فان المفتاح لدفع السلام كان دائما الاعتراف بضرورات اسرائيل الأمنية وضرورة توثيق التعاون بين دولتينا من أجل استكمال هذه الضرورات.

ونحن نعدكم بأن التزامنا بأمن اسرائيل بقي دون أي مس وأي طرف يحاول غرز أسفين بيننا بهدف المس بهذا الالتزام - لم ينجح في فهم العلاقات العميقة بين دولتينا وشكل التزاما بأمن اسرائيل يشمل الالتزام بالحفاظ على توفقها الكيفي. ونود العودة للتأكيد على مواقفنا بأن من حق اسرائيل الحفاظ على حدود آمنة وقابلة للدفاع، التي يجب الاتفاق عليها في مفاوضات مباشرة وأن تكون مقبولة على جارتها والولايات المتحدة مؤمنة بأن هدف هذه العملية هو السلام العادل والدائم الذي يأتي بواسطة محادثات قائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما في ذلك التوقيع على اتفاقية السلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين اسرائيل وجاراتها الدول العربية.

وأنتم وباقي الأطراف قلتم لنا بأن هناك تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وأنها ستستعرض خلال المفاوضات، وتناسبا مع السياسة التقليدية للولايات المتحدة، فاننا لا نؤيد اقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولا نؤيد كذلك مواصلة السيطرة أو ضم المناطق المحتلة من قبل اسرائيل.

"المؤتمر لا يملك حق فرض القرارات على الأطراف أو اتخاذ فيتو على اتفاقات يحققها، ولن تكون له صلاحيات اتخاذ قرارات ولا الحق في التصويت على استكمال أو نتائج، ويمكن للمؤتمر الانعقاد مرة أخرى بموافقة جميع الأطراف.

"المفاوضات الثنائية والمباشرة تبدأ في الأيام الأربعة الأولى من افتتاح المؤتمر. والأطراف التي ترغب في الانضمام للمحادثات متعددة الأطراف تجتمع بعد أسبوعين

من افتتاح المؤتمر وبترتيب هذه المفاوضات متعددة الأطراف. ونحن نؤمن بأن المباحثات يجب أن تتركز حول مواضيع اقليمية شاملة مثل المياه، البيئة، الاشراف على الأسلحة والأمن الاقليمي، التطوير الاقتصادي وموضوع اللاجئين ومواضيع أخرى.

الولايات المتحدة تتعهد بتحقيق تسوية سليمة شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي وستبذل جميع طاقاتها لتامين تحرك العملية، بمسارين حتى نهايتها، وتامل الولايات المتحدة بتوسيع حجم السلام وتضمين دول أخرى في المنطقة.

الولايات المتحدة لا تؤيد خلق ربط بين المفاوضين المختلفين لتحقيق تسوية شاملة

الولايات المتحدة تؤمن بأن أي طرف في العملية لن يضطر للجلوس مع من لا يريد الجلوس معه، ومن المحظور أن تكون هناك مفاجآت فيما يتعلق بشكل التمثيل في المؤتمر أو في المفاوضات، وتؤمن الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين سيكونون ممثلين في وفد أردني - فلسطيني مشترك في المؤتمر، والفلسطينيون الذي يسكنون الضفة الغربية وغزة والذين يوافقون على التوجه ذات المسارين والمفاوضات على مراحل، والذين يريدون العيش بسلام مع اسرائيل سيشاركون في الوفد وفي المفاوضات على التسويات المرحلية.

" وأكثر من ذلك - هدف الولايات المتحدة ليس ادخال منظمة التحرير الفلسطينية الى داخل العملية أو جلب اسرائيل الى الدخول في محادثات أو مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وستعمل الولايات المتحدة كوسيط عادل لحل النزاع العربي الاسرائيلي.

وتعتقد الولايات المتحدة بأنه من الضروري أن تكون هناك مرحلة انتقالية من أجل اسقاط حواجز الشك وعدم الثقة ولوضع الأساس لمفاوضات متواصلة بخصوص الوضع النهائي.

وبخصوص المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينين، فان المباحثات تجري على مراحل، في البداية محادثات حول الحل المرحلي لحكم ذاتي يستمر خمس سنوات، وهذه المحادثات تجري بهدف انجاز اتفاق خلال سنة. ومنذ السنة الثالثة لمرحلة التسويات المرحلية تبدأ المفاوضات حول الحلول الدائمة. وعلى ضوء ملاحظاتها الخاصة مع اسرائيل فان الولايات المتحدة توافق على التشاور مع اسرائيل وأخذ مواقفها بخصوص شكل مسيرة السلام بالحسبان. وفي نفس الوقت تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بحق اعلان مواقفها التقليدية في حالة الضرورة.

"لقد عبرتم عن مخاوف خاصة بخصوص هضبة الجولان، بخصوص ذلك، فان الولايات المتحدة تواصل الاصرار على تعهدات الرئيس فورد لرئيس الحكومة رابين في ١ أيلول ١٩٧٥، بأن الولايات المتحدة ستؤيد بموقف أن تسوية شاملة مع سوريا بخصوص اتفاق

سلام، يجب أن تضمن أمن اسرائيل من هجوم من هضبة الجولان.

الولايات المتحدة تواصل دعم الموقف القائل بأن السلام العادل والدائم يجب أن يكون مقبولا على الطرفين، والولايات المتحدة لم تبلور حتى الآن موقف نهائي حل موضوع الحدود.

وعندما يتوجب عمل ذلك فانها ستعطي وزنا لموقف اسرائيل القاضي بأن أي اتفاق سلام مع سوريا يجب أن يستند الى بقاء اسرائيل في هضبة الجولان. وبهذا الخصوص فان الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ضمانات أمريكية للترتيبات الأمنية على الحدود التي سيكون متفقا عليه بين اسرائيل وسوريا بما يتلاءم والعملية التشريعية لنا.

"وفيما يتعلق بلبنان وتساوقا مع السياسة التقليدية للولايات المتحدة، فنحن نؤمن بأن اسرائيل تمتلك الحق في ضمان أمنها على طول الحدود الشمالية، وأكثر من ذلك - فان الولايات المتحدة تبقى متعهدة بانسحاب جميع القوات الغريبة من لبنان ونزع جميع الميليشيات من أسلحتها".

ونحن نواصل اعتبار اتفاق السلام بين اسرائيل ومصر والعلاقات بينهما كحجر اساس لسياستنا في المنطقة وتأييد استكمال اتفاق السلام بين مصر واسرائيل واستكمال الاتفاقات المرافقة.

"هذه هي الضمانات التي تقدمها الولايات المتحدة بخصوص دفع المبادرة التي تحدثنا عنها، وبعمل مشترك على أساس الثقة المتبادلة التي تميز العلاقات بيننا دائما فان بامكان الولايات المتحدة واسرائيل التقدم باتجاه السلام الذي حجب على مدى فترة طويلة مع اسرائيل".

النووي والسلام مقابل السلام

وحتى تكتمل رؤية الصورة السابقة والتي أعطت دولة الكيان الاسرائيلي، كل ما صبت اليه واستجابة المذكرة الأمريكية لكل الشروط الاسرائيلية، فقد أضاف الأمريكيون (مرة أخرى) أمرا جديدا، لتكتمل الصورة حول هدف وأبعاد المفاوضات، في الوقت الذي أعد فيه الكيان الصهيوني شكلا تكتيكيا ملائما، يتمثل في انسحاب كتله هحتيا من الحكومة، وتوقيت كل من حركتي تسوميت وموليدت انسحابهما من الحكومة الى الوقت الذي تدخل فيه الحكومة محادثات حول الحكم الذاتي أو حل المسائل الأجرائية، أي أن الحكومة الاسرائيلية ستذهب بتكتيك الحكومة الضعيفة والتي قد تفاجيء الجميع في لحظة من المؤتمر، بانهيار الحكومة والدعوة للانتخابات، أي الدخول في متاهات التأجيل بعد أن تكون قد ربحت السلام مقابل السلام.

نقول حتى تكتمل صورة التكتيك الأمريكي الاسرائيلي توافق في هذه المرحلة قيام الاعلام الأمريكي يكشف الترسانة النووية الاسرائيلية. "فقد قام الصحفي الأمريكي سيمور هيرش بكشف النقاب عن أن "اسرائيل" تمتلك ٣٠٠ رأس نووي ومئات القنابل النيترونية وهي ترسانة تفوق ما كانت الولايات المتحدة تشتبه (سبحان الله فأمريكا لا تعرف !! ومنها المال والخبرة والسلاح) في أن "اسرائيل" تمتلكه. والسؤال لماذا وقت الاعلان عن السلاح في مثل هذا الوقت تحديدا، وقبل أيام معدودات من مؤتمر ما يسمى السلام في الثلا ثين من تشرين أول. أن الصدفة هنا، أمر لا تفسر به قضايا على هذا المستوى من الخطورة، بل ان أدنى تدقيق في الدوافع، يربط مباشرة بين وثيقة الضمانات الأمريكية (كما أوردنا بنودها) وبين (وهو الأهم) الشعار (الهدف) الصهيوني مما يسمى مؤتمر السلام، وهو تحقيق السلام مقابل السلام. وليس الأرض مقابل السلام، كما تطرح الأطراف العربية. ولاظهار عمق وجدية ما تقول "اسرائيل"،

وأيضا الحجم العظيم لتنازلها الأساسي الذي ستقدمه، سربت الأوساط الأمريكية معلومات السلاح النووي الاسرائيلي للضغط الحقيقي على الجانب العربي. بحيث يدرك مقدار ما سيكسبه (وهو كثير كثير) من قبوله للمنطق الاسرائيلي بمبادلة السلام بالسلام، وخصوصا بعد أن جردت الولايات المتحدة وضربت السلاح غير التقليدي العراقي. "فالعملومات النووية" توظف الآن في خدمة هدفها الحقيقي وخدمة وثيقة الضمانات الأمريكية الاسرائيلية، والأهم أنها تهيء الأرضية الملائمة للعقل العربي للقبول بمبدأ السلام مقابل السلام وعلى ضوء ميزان القوى المائل نوويا (كما تسرب أمريكا) لصالح الكيان الصهيوني، أو كأنها تقول لنا نحن العرب، اضحكوا بعبكم فانتم الرابحون..!! ؟ ■

تتمة رأينا

ليس هناك من فلسطيني يستطيع الادعاء انه ذهب الى مؤتمر مدريد حسب شروط وبكامل ارادته الثورية أو تطبيقا للأسس التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين، او الاسس بحدها الادني التي اقرها المجلس المركزي في دورته الاخيرة وخاصة ما يتعلق بوقف الاستيطان. أن المجازفة الدبلوماسية التي تخوضها منظمة التحرير الفلسطينية في العبور في الممر الاجباري في اطار الخطة الاعتراضية لمنع التصفية وقرارها القاضي بتقليل الخسائر يتطلب موقفا واضحا وصريحا وصادقا عما يجري على أرض الواقع.

لايختلف اثنان على شرعية حق الاختلاف حول مايسمى مؤتمر السلام. فأكثر المتحمسين له أصيبوا بخيبة أمل من التعنت الصهيوني والتعسف الامريكي . ولكن أولئك الذين يصورون الذهاب الى مؤتمر مدريد بالمواصفات الراهنة انتصارا، انما يكذبون على أنفسهم ويخدعون شعبهم. ولو قالوا بأنه ضرورة حتمية أعتقدوها نتيجة مافرضته موازين القوى الراهنة بعد جريمة حفر الباطن وبهدف تقليل الخسائر لكانوا أقرب الى الصواب .

والذين يصورون الذهاب الى مؤتمر مدريد بالمواصفات الراهنة أنتحارا هم أقرب الى الحقيقة اذا ماكانوا هم أنفسهم أداة هذا الانتحار. وأداة تكريس الخسائر. والمزيد من الخسائر وأخطرها خطر انهيار سقف الوحدة الوطنية الفلسطينية. وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة مؤامرة التصفية.

اما أصوات من نوع تلك التي تصدر عن "ملالي" ايران تحت شعارات اسلامية تذكرنا بايران جيت، وبالطعنة الغادرة التي وجهت الى الشعب العراقي وجيشة البطل وهو يخوض معركة المواجهة مع مايسمون الشيطان الاكبر.. فانها أصوات ليست في مجال ابداء رأينا في هذة المرحلة ..

أن الخطر الداهم الذي يواجه شعبنا في الارض المحتلة هو الاستيطان الزاحف المدعم بسيل الهجرة اليهودية. واذا كانت حتى الولايات المتحدة تعتبر الاستيطان عقبة في طريق السلام فأن اول واجبات خطوات السلام يجب أن تبدأ بوقف الاستيطان. وسواء كان الفلسطيني معارضا لانعقاد مؤتمر مدريد أو موافقا عليه فان كل الفلسطينيين يجمعهم موقف واحد هو رفضهم للاستيطان ولاستمراره. وهم بذلك جميعهم مطالبون بالوقوف وبشراسه في وجه هذا الخطر الداهم. أن وحدة الصف التي يتطلبها موقف الدفاع عن النفس وعن الارض وعن القضية هي التي يجب أن تكون شعار جميع ابناء حركتنا وأبناء شعبنا في الارض المحتلة وخارجها.

أن تجارب الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني السابقة والتي كانت تجربة طرابلس من اسوأها كانت نجد لها طرفا عربيا يمكن تحميله مسؤولية تعميق الخلاف. أما الان وكل الاطراف العربية المعنية منخرطة في عملية التسوية فان مسؤولية الاقتتال الفلسطيني ستسجل تاريخيا ضد شعبنا الذي يعترف له كل العالم بانه الشعب الذي أستطاع فرض الديمقراطية في غابة البنادق .

وهنا يجب الاشارة أن الى أن الطرف الوحيد القادر على تغذية وتسعير وتصعيد الشقاق الفلسطيني هو العدو الصهيوني نفسه. وما ظاهرة الصهاينه الملثمين ببعيدة عن الاذهان. وهنا يصبح شعار(وحدة الصف .. للدفاع) عن الذات معبرا عن طريق المواجهة الصحيحة. وذلك عبر صب كل الامكانيات القتالية والعسكرية ضد المستوطنات والمستوطنين والتجمعات العسكرية بحيث يكون تصعيد الانتفاضة وتصعيد الكفاح المسلح هو التعبير لكل فلسطيني عن قناعته بالدفاع عن نفسه وعن حقوقه.

واذا كان الاستيطان الزاحف يشكل خطرا يتطلب الدفاع ووحدة الصف . فان الاحتلال الصهيوني ووجوده الغاشم على أرضنا هو الهدف الذي يجب أن يتوجه اليه الهجوم المكثف والموحد .. من كل ابناء شعبنا وحركتنا وثورتنا . فالذين يعتقدون ان مؤتمر مدريد يمكن أن يحقق انجازا لصالح الشعب الفلسطيني مطالبون بدعم موقف المفاوض الفلسطيني على الارض برفضهم للاحتلال وتصعيدهم للكفاح المسلح والانتفاضة الباسلة. وكذلك الذين يعتقدون ان المؤتمر يمكن أن يؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية فانهم مطالبون بحماية هذة القضية بتصعيد نضالهم المسلح والمكثف ضد الاحتلال الصهيوني وليكن شعارهم هو جعل حياة الصهاينة المحتلين كابوسا.

وتوجيه كل قدراتهم الرافضة لتكون نقمة على الاحتلال والمحتلين، وليكن شعارنا الثاني(وحدة الهدف .. للهجوم) معبرا عنه بتصعيد هجومنا على الاحتلال والمحتلين .

ان المجازفة الدبلوماسية التي تخوضها منظمة التحرير

الفلسطينية بتوجيهها غيرالمباشر للوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد ترتكز على الموقف العربي الموحد لتعزيز قدرتها على تقليل الخسائر وضمان الخروج سالمة من التجربة، او العمل على تطويرها مستقبلا بالتكامل الضروري مع تصعيد الكفاح المسلح والانتفاضة الباسلة.

لقد حقق لقاء دمشق العربي أحد الاسس التي أقرها المجلس الوطني كضرورة للمطالبة بالشرعية العربية التي أقرتها قرارات القمة العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل وأستبعاد الحلول المنفردة وصفقات كامب ديفيد الجديدة التي قد تترك الشعب الفلسطيني وحيدا في حلبة المواجهة مع العدو الصهيوني. ان ترابط المصالح القومية العربية تقتضي عودة التلاحم الفلسطيني مع كل الاطراف العربية بحيث تصبح قضية القدس وقضية الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة وتحقيق الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وأقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هي محور التلاحم العربي. وسواء استمر مؤتمر مدريد أو انفرط عقده فان هذا الموقف الفلسطيني الذي تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية هو أهم ثوابت حركتنا فتح. وعلينا للمحافظة على مسيرتنا النضالية أن لاتكون المجازفة الدبلوماسية على حساب مبادئنا وثوابتنا. واذا كانت الدبلوماسية تتحمل المجازفة فان المبادىء الراسخة لاتحتملها. وعلية فان الاهداف الاستراتيجية لحركتنا يجب أن لاتهتز نتيجة الاوضاع الراهنة. فالمستقبل ليس حال أستاتيكية.

ونحن مطالبون باحداث التغييرات التي تضمن تغيير موازين القوى لصالح حركتنا وثورتنا ومنظمتنا وشعبنا وأمتنا، ونحن باعتبارنا طليعة الامة العربية في معركة تحرير فلسطين، أكثر الاطراف المعنية في تحقيق الظروف الاكثر مناسبة لتحقيق الانجازات. وعلى أبناء حركتنا في كل أماكن تواجدهم أن يتعاملوا مع الواقع الراهن بأعتباره أحد نتائج الزلازل المتتالية التي أصابت جبهتنا العالمية والعربية والفلسطينية. فالانهيار السوفيتي ونهاية الحرب الباردة لصالح امريكا وما تبع ذلك من نتائج حرب الخليج وماعاناه شعبنا تحت الاحتلال في مواجهة الاستيطان الزاحف. كل هذا يتطلب منا الاستعداد لمواجهات قد تكون أكثر صعوبة، ولكن علينا عدم التسليم تحت كل الظروف بمقومات وجودنا ووجود حركتنا التي أنطلقت في ظروف أكثر صعوبة، وهي قادرة على تجاوز كل العقبات مادام أبناؤها في حالة تلاحم وتمسك بعهد الشهداء، عهد الوفاء، عهد الاستمرار بالثورة حتى النصر.

ان المحك الرئيسي الذي ستواجهه الارادة العربية هو في صمودها في موقف رفض الاستفراد الصهيوني بأي طرف من أطراف الصراع. وقد فصلت أمريكا سيناريو مؤتمر ما تسميه بالسلام على أساس المسارين بحيث يمكن تحقيق حالات الاستفراد التي تحاول جعل الدول العربية تبحث كل واحدة منها على حده عن تحقيق أمنها الاقليمي على حساب الامن القومي. وقد حاول بوش في خطابه في مؤتمر مدريد التقليل من أهمية خطورة بحث القضايا الاقليمية المتعددة الجوانب مثل ضبط التسلح والمياه ومشاكل اللاجئين والتنمية الاقتصادية. ان بحث هذه القضايا قبل انجاز وضمان تحقيق الانسحاب الصهيوني من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هو تكريس لتفوق الكيان الصهيوني على العرب مجتمعين. وهو ما سيجعل قضية الشعب الفلسطيني خارج الارض المحتلة قضية لاجئين على الدول العربية استيعابهم مقابل استيعاب الكيان الصهيوني للمزيد من المهاجرين اليهود. ومن هنا تاتي أهمية المزيد من التنسيق والتلاحم العربي وضرورة التمسك الجماعي بالثوابت الفلسطينية والعربية. كما أن الضرورة تقتضي توسيع دائرة الاهتمام بالتصدي لمحاولات التصفية التي تتدرج في الانجرار نحو الأشراك الخداعية التي تنصبها الصهيونية العالمية بمساندة أمريكا. ويأتي هذا التوسيع عبر تطوير العلاقات الفلسطينية العربية واعادة تمتينها مع جميع القوى والفعاليات القادرة على تحقيق الدعم لشعبنا في الأرض المتحلة، ولقضيتنا النضالية في معاركها، المتعددة الأوجه. كما أن الساحة الاسلامية المناضلة التي تنادي بتحرير فلسطين انطلاقا من روح الاسلام السمحة والمؤمنة والبعيدة عن الصفقات السرية مع الامريكان والصهاينة، هذه الساحة على امتداد العالم تشكل مصدر قوة حقيقية للثورة الفلسطينية، وهي تلتقي مع حركتنا في التمسك بروح الجهاد والتضحية بالنفس والنفيس في سبيل فلسطين وفي سبيل قدس الأقداس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام ومهبط المسيح عليه السلام، وعاصمة دولة فلسطين الحرة المستقلة باذنه تعالى.

وانها لثورة حتى النصر ■



الصفحة الاخيرة

كلام في دفتر جديد

(١)

هل سيختلف الكلام عن قبل ومن بعد؟
هل سيختلف الهوى عما كان ؟
هل ياخذ الوطن شكلا جديدا ، ويفقد مذاقه القديم الجارح والحميل؟
هل ستصبح الاسماء غير الاسماء، والناس غير الناس، والاشياء غير الاشياء؟
هل ذهب كل شيء وانتهى ؟
هل فاضت المحبة ام وصلت الى نهاياتها ؟ والتئم الجرح كما يقولون؟
هل .. وهل .. وألف هل تؤرقني
وأذكر جواد..
وسعد
ويضيء أبو جهاد ، واناجي الوعد الذي كان، ماذا اقول لك يا ام سعد...

(٢)

تتركني خطاي، ولا تعرف القدس كيف ستكون
تتركني بداي، ويافا تغادر الى شط من البكاء
يتركني لساني .. لا شيء في الرمل..
ولا شيء في القلب سوى البياض
وجمر الدخان يطلع الى الخطوة المظلومة،
ما بك يا خطاي
ما بك يا الحزن الدموي
من يظلم السكين هذا المساء
من يطلق على الحجر رصاصة
من يسقط على قدمي صخرتان..
هل ترحل مني حيفا.. هذا المساء
هل تسقط عن كتفي، زهرة المدائن

(٣)

هل أنا .. أنا .. وهل أنت .. أنت ، سافر من عينيك يا ولدي وألقى عليك ظل بلدي..

(٤)

جبل القرنطل ؟ مد يدك الى جبل النار، فعند خصرك يسجد الاقصى لله..
جبل القرنطل.. ترى الشريعة تسبح في خضرتها ..
ورأيت بن نون وعمرو من العاص كيف جاء..
جبل القرنطل ماذا تقول..؟

(٥)

يقترب الأول من عام جديد، وتصلي فتح ركعتين للرجال الذين دخلوا نسيج الوطن.. شهداء..
يقترب العيد.. وفتح كانت .. وفتح تكون..

(٦)

من يخرج من جرحه .. لا جرح له
من يخرج من مائه.. لاماء له
هي البلاد ..
كل البلاد
هي النشيد والنشور والحياة..
لن يخطف الليل قلبي
لن يخطف "الليل": قلبي
آه يا وطني

الإتصالات والمراسلات :-

البريد الخاص : ص.ب . 18-1080 -الجمهورية التونسية- فاكسميل : 767599